

Distr.
LIMITEDE/ESCWA/EDGD/2008/WG.1/2
17 April 2008
ORIGINAL: ARABICالمجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاجتماع التشاوري التحضيرى لمؤتمر
المتابعة الدولى لتمويل التنمية
الدوحة، ٢٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

تقرير متابعة تنفيذ توافق آراء مونترى في الدول الأعضاء في الإسكوا

موجز

تعرض هذه الوثيقة التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء بالإسكوا في تنفيذ توافق مونترى الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية والذي عقد في المكسيك عام ٢٠٠٢. وقد حققت الدول الأعضاء، بنسب متفاوتة، تقدماً في تنفيذ توافق مونترى ففي مجال تعبئة الموارد المحلية للتنمية، حققت الدول الأعضاء تقدماً في زيادة الإيرادات العامة خلال السنوات الثلاثة الماضية. كذلك حقق عدداً كبيراً من الدول الأعضاء نجاحاً في مجال زيادة الإدخار المحلي الإجمالي سواء بالقيمة المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقامت معظم الدول الأعضاء بإنشاء أسواق رأس مال من أجل توفير وعاء إضافي لتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية.

وفي مجال تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، يلاحظ أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال وخاصة المملكة العربية السعودية ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي مجال التجارة كمحرك للتنمية، فقد نجحت الدول الأعضاء بدرجات متفاوتة في زيادة قيمة صادراتها سواء بالقيمة المطلقة أو كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

وفي مجال الديون وإدارة الديون، فقد حققت الدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل ديون خارجية تقدماً في تخفيض كلفة خدمة هذه الديون.

وفي مجال التعاون المالي والفني الدولي، فإن الدول الأعضاء تنقسم إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى هي المجموعة المتلقية للمساعدات الرسمية للتنمية، والمجموعة الثانية هي الدول المانحة للمساعدة الرسمية للتنمية. وقد قدمت المجموعة الثانية مبالغ ضخمة من المساعدات للدول النامية. ومن الملاحظ أن من الدول المستفيدة من هذه المساعدة جاء العراق في المرتبة الأولى بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها وجاءت فلسطين في المرتبة الثانية.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قمت به ودون تحرير رسمي.

وفي مجال تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، فما زالت الدول الصناعية الكبرى تسيطر على إدارة النظام المالي والنقدي والتجاري العالمي. أما الدول النامية والتي تشمل الدول الأعضاء بالإسكوا فما زال دورها محدوداً جداً بالرغم من أنها تتأثر مباشرة بالبيئة الاقتصادية الدولية.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته الدول الأعضاء في تطبيق توصيات مونتري إلا أنه لا زالت هناك مشاكل تعيق التطبيق الكامل لهذه التوصيات.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
١	٧-١	مقدمة.....
		الفصل
١	٥٦-٨	أولاً- التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تعزيز الموارد المالية المحلية لأغراض التنمية
١	١٢-٨	ألف- تعبئة المدخرات المحلية
٤	١٧-١٣	باء- دور الضرائب في تمويل التنمية
٥	٤٦-١٨	باء- تعزيز دور المصارف المحلية
١١	٥٦-٤٧	جيم- تعزيز دور أسواق رأس المال المحلية
١٤	٧٠-٥٧	ثانياً- التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تعزيز الموارد الدولية لأغراض التنمية
١٤	٦٥-٥٧	ألف- الاستثمار الأجنبي المباشر
١٩	٧٠-٦٦	باء- تحويلات العاملين
٢١	٨٧-٧١	ثالثاً- التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تعزيز دور التجارة كمحرك للتنمية ..
٢١	٨٢-٧١	ألف- سياسات تحرير التجارة.....
٢٧	٨٦-٨٣	باء- تنفيذ الالتزامات تجاه منظمة التجارة العالمية
٢٩	٨٧	جيم- التجارة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي
٣٠	٩٣-٨٨	رابعاً- الديون وإدارة الديون.....
٣٠	٩٢-٨٨	ألف- الديون الخارجية في بعض الدول الأعضاء
٣٢	٩٦-٩٣	باء- الديون الداخلية في بعض الدول الأعضاء
٣٤	١٠٥-٩٧	خامساً- تعزيز التعاون المالي والفني الدولي من أجل التنمية.....
٣٤	١٠٠-٩٧	ألف- المساعدات الرسمية للتنمية
٣٦	١٠٥-١٠١	باء- المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء
٣٧	١١١-١٠٦	سادساً- تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية
٣٧	١١١-١٠٦	ألف- أداء الاقتصاد الدولي
٣٨	١٢٦-١١٢	سابعاً- أنشطة الاسكوا في مجال مساعدة الدول تنفيذ توافق مونتيري

٣٩	١١٦-١١٤ ألف- في إطار تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية
٤٠	١٢٣-١١٧ باء- في إطار تعبئة الموارد الدولية لأغراض التنمية
٤٢	١٢٥-١٢٤ جيم- في إطار الديون وإدارة الديون
٤٢	١٢٦ دال- في إطار تقديم الدعم الفني للدول

٤٢	١٣٠-١٢٧ ثامناً- الخلاصة و وأهم النجاحات المحققة والقضايا الطارئة والتوصيات
٤٢	١٢٧ ألف- الخلاصة
٤٣	١٢٨ باء- النجاحات المحققة
٤٤	١٢٩ جيم- القضايا الطارئة
٤٥	١٣٠ دال- التوصيات

مقدمة

- ١- يتناول هذا التقرير بالتحليل أهم القضايا التي تضمنها اتفاق مونتيري لتمويل التنمية الذي اعتمدته المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في المكسيك في عام ٢٠٠٢. ويتضمن اتفاق مونتيري ستة بنود رئيسية وهي تعبئة الموارد المحلية للتنمية؛ وتعبئة الموارد الخارجية للتنمية، والتجارة كمحرك للتنمية؛ والديون وخدمة المديونية؛ ودعم التعاون المالي والفني الدولي؛ والقضايا المؤسسية.
- ٢- يتناول التقرير بالتحليل أغلب القضايا التي لها أهمية خاصة للدول الأعضاء، وتشمل هذه القضايا (أ) تعبئة الموارد المحلية للتنمية (ب) تعبئة الموارد الخارجية للتنمية (ج) التجارة كمحرك للتنمية (د) الديون وخدمة الديون (هـ) دعم التعاون المالي والفني الدولي.
- ٣- يركز التقرير على أهم التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في هذه المجالات خلال السنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦. ففي مجال دعم الموارد المحلية للتنمية يغطي التقرير القضايا المتعلقة بدور الإيرادات الضريبية في تمويل التنمية، وكذلك دور البنوك التجارية وأسواق المال في هذا المجال. وفي مجال الموارد الخارجية يركز التقرير على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية، والدور الذي تلعبه تحويلات العاملين في بعض الدول العربية، حيث تلعب هذه التحويلات دوراً مهماً في التنمية في كلاً من الأردن ومصر والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية.
- ٤- وفي مجال التجارة كمحرك للتنمية يتطرق التقرير إلى أهمية التجارة في التنمية كمصدر من مصادر العملات الأجنبية من ناحية ومصدر من مصادر الإيرادات الحكومية. كذلك يتم التطرق إلى جهود الدول الأعضاء للانضمام إلى التكتلات التجارية الدولية والإقليمية مثل منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- ٥- وفي مجال الديون وإدارة الديون يتناول التقرير حجم الديون الخارجية وتكلفة خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات وكذلك إدارة الديون والدول التي تستخدم التسهيلات المقدمة في هذا الخصوص. ويتم التركيز في هذا التقرير على الدول الأعضاء ذات المديونية الكبيرة والتي تمثل عبأً على اقتصادياتها وتؤثر سلباً على تمويل التنمية.
- ٦- أما بخصوص دعم التعاون المالي والفني الدولي فيتم التطرق إلى الدور الذي تلعبه المساعدات الرسمية للتنمية في تمويل التنمية في بعض الدول العربية وخاصة الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر والجمهورية اليمنية.
- ٧- ينتهي التقرير باستعراض الجهود التي بذلتها الإسكوا في تقديم المساعدات للدول الأعضاء في جميع مجالات تمويل التنمية التي تضمنها اتفاق مونتيري.

أولاً - التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تعزيز الموارد المحلية لأغراض التنمية

ألف - تعبئة المدخرات المحلية

- ٨- تنقسم الدول الأعضاء إلى مجموعتين من حيث نسبة الإيداع المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي: تشمل المجموعة الأولى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وتتميز هذه المجموعة من الدول بارتفاع الإيداع المحلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وهذه المجموعة من الدول لا تعاني من فجوة في

الموارد المالية. أي أن الإذخار المحلي قادر على تمويل الاستثمار الإجمالي حيث تشير الأرقام الواردة في الجدول (١) إلى أن هذه النسبة ارتفعت في قطر من حوالي ٦٥ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٧٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، وبالرغم من انخفاض هذه النسبة عام ٢٠٠٦ إلى ٦٥,٣ في المائة إلا أنها لا زالت الأعلى في هذه المجموعة من الدول. أما في الكويت فقد شهدت نسبة الإذخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي أكبر ارتفاع خلال الفترة المذكورة حيث ارتفعت من ٢٥,١ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٥٩,١ في المائة عام ٢٠٠٦. وفي المملكة العربية السعودية، ارتفعت هذه النسبة من ٣٧ في المائة إلى ٤٩,٣ في المائة خلال نفس الفترة. وفي سلطنة عُمان، ارتفعت النسبة من ٣٣,١ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٤٥,٦ في المائة عام ٢٠٠٥.

الجدول (١) - الإذخار المحلي في الدول الأعضاء كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأردن	١,٤	٠,٣	٢,٣
البحرين	٣٣,٩	٣٩,٠	٣٩,٢	٤١,٠	..
مصر	١٣,٦	١٤,٣	١٥,٦	١٥,٧	١٦,٣
الكويت	٢٥,١	٣٤,٢	٤١,٠	٥٤,٧	٥٩,١
سلطنة عُمان	٣٣,١	٣٤,٢	٣٤,٦	٤٥,٦	??
قطر	٦٤,٩	٦٨,١	٦٩,٥	٧٠,٣	٦٥,٣
المملكة العربية السعودية	٣٧,١	٤١,٨	٤٦,٤	٥١,٣	٤٩,٤
الجمهورية العربية السورية	٢٨,٤	٢٤,١	٢٠,٠	١٤,٨	١٣,٧

المصدر: حسب من IMF, IFS Yearbook, 2007.

(...): تعني بيانات غير متوفرة

الجدول (٢) - إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
مصر	١٨,٠	١٦,٩	١٦,٩	١٨,٠	١٨,٧
الأردن	٢٠,١	٢٠,٨
الكويت	١٧,١	١٦,٦	١٨,٢	٢٠,٣	١٨,٩
سلطنة عُمان	١٢,٥	١٥,٦	٢٠,٦	١٨,١	..
قطر	٣٢,٧	٣٤,٩	٣٣,٤	٣٥,٥	٤٤,٦
الجمهورية العربية السورية	٢٠,٣	٢٣,٣	٢٤,٠	٢٣,٧	..

المصدر: حسب من IMF, IFS Yearbook, 2007.

(...): تعني بيانات غير متوفرة

٩- أما المجموعة الثانية فتشمل بقية الدول الأعضاء في الإسكوا والتي تعاني بدرجات متفاوتة من فجوة في الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمار الإجمالي المباشر نظراً لتدني نسبة الإذخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي. ففي مصر زادت هذه النسبة من ١٣,٦ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ١٦,٣ في المائة عام ٢٠٠٦. أما في الجمهورية العربية السورية، فقد انخفضت النسبة من ٢٨,٤ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ١٣,٧ في المائة عام ٢٠٠٦.

١٠- يبين الجدول (٣) أن هناك عدة دول أعضاء في الإسكوا تعاني من فجوة في الموارد المحلية، أي أن الإيداع المحلي لا يغطي إجمالي الاستثمار. وهذا يعني أن هذه الدول تحتاج إلى موارد خارجية لتنفيذ وتمويل برامجها الاستثمارية. وتأتي هذه الموارد الخارجية إما من الاستثمار الأجنبي أو الديون الخارجية. وتفاوتت فجوة الموارد من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى. حيث تشير الأرقام إلى أن فجوة الموارد في الأردن تتجه تصاعدياً حيث ارتفعت هذه الفجوة من ١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ولم تتوفر بيانات عن السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. أما في مصر فيلاحظ أن هذه الفجوة انخفضت خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ من ٣,٥ مليار دولار إلى ٠,٧ مليار دولار، إلا أنها عادت وارتفعت خلال السنين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ إلى ٢,١ مليار دولار و ٢,٦ مليار دولار على الترتيب. وهذا يعني أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في سبيل زيادة الموارد المحلية للتنمية والتغيرات التي أدخلت على قوانين الضرائب من أجل زيادة الإيرادات الحكومية والجهود والنجاحات التي تحققت في هذا الشأن إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق توازن في الموارد المحلية والاستخدامات الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الحاجة إلى الموارد الخارجية لتمويل التنمية في مصر.

١١- في الجمهورية العربية السورية تشير الأرقام إلى أن فجوة الموارد تزامنت مع بدء الإنفتاح الاقتصادي ابتداءً من عام ٢٠٠٤. وهذا منطقي حيث أن هذا الإنفتاح تطلب زيادة كبيرة في الاستثمارات لم تتزامن مع زيادة مماثلة في الموارد المحلية الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة في الموارد المحلية ابتداءً من عام ٢٠٠٤. وفي الوقت الذي تشير فيه الأرقام إلى وجود فائض في الموارد المحلية عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بدأت فجوة الموارد المحلية عام ٢٠٠٤. حيث وصلت إلى ٥,٧ مليار دولار وارتفعت خلال السنين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ إلى حوالي ١٣ مليار دولار و ١٥ مليار دولار على التوالي. وهذه الأرقام تشير إلى زيادة الاعتماد على الموارد الخارجية لتمويل التنمية والتي تشكل في غالبيتها استثمارات أجنبية مباشرة. وفي ظل استمرار انخفاض إنتاج النفط فمن المتوقع أن تستمر الحاجة إلى الموارد الخارجية لتمويل التنمية.

١٢- في اليمن، بلغت فجوة الموارد حوالي ١٤ مليار ريال عام ٢٠٠٢ وحوالي ٣٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٣ وانخفضت إلى ١٦ مليار في عام ٢٠٠٥ ومن المتوقع زيادة الفجوة خلال السنوات القادمة بسبب بدء انخفاض إنتاج وتصدير النفط الأمر الذي سينعكس سلباً على فجوة الموارد وبالتالي زيادة الاعتماد على الموارد الخارجية لتمويل التنمية.

الجدول (٣) - فجوة الموارد المحلية في بعض دول الإسكوا
(مليون دولار)

الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأردن	(١,٨٢)	(٢,١)	(٣,٥)
مصر	(٣,٥)	(١,٤)	(٠,٧)	(٢,١)	٢,٦
الجمهورية العربية السورية*	٨	٠,٩	(٥,٧)	(١٢,٧)	(١٤,٨)
الجمهورية اليمنية	(٠,١)	(٠,٢)	(٠,٤)	(٠,١)	..

* : على أساس سعر الليرة ثابت ١١,٢٢٥

- المصدر: تقارير المصارف المركزية للدول الواردة في الجدول لسنوات مختلفة في الدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦
- (..) تعني بيانات غير متوفرة

الجدول (٤) - الإيداع المحلي الإجمالي - إجمالي الاستثمار
(مليون دولار)

الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
البحرين	٣٠٦٤	٣٧٤٤	٤٥١٠	٦١٣٦	٨٣٠٢
مصر	١٢٢٥٧	١٣٢٠٠	١٣٨٠٨	١٩٥٩٥	١٣٤٠٣
العراق	٨٣٠٢	١٧١٢	٣٨٣٤	٩٢١٠	٩١٢٠
الأردن	١٣٨	٣١	(٢٨٢)	(١٩٦٦)	(٢٤٥٣)
الكويت	٩٥٨٥	١٦٣٥٥	٢٥١٥٨	٤٣٠٠٠	٥٩١٨٢
لبنان	(٢٣١)	(٣٦٣)	(٩٤)	(١٠٦)	(٣٨٥)
سلطنة عُمان	٦٦٦٣	٧٣٨٠	٨٤٤٧	١١٩٦٨	١١٨٧٨
قطر	١١٤٩٤	١٦٠٢٦	٢٢٠٤٧	٢٩٨٤٤	٣٦٥٢٨
المملكة العربية السعودية	٦٩٩٠٦	٨٩٧٣٩	١١٥٠٠٥	١٥٦٥٤٧	١٩٢٧١٢
الجمهورية العربية السورية	٦١٠٤	٥٤٢٩	٥٢٢٨	٥٣٩٨	٧٠١١
الإمارات العربية المتحدة	٢٤٦٨١	٣٢٩٦٠	٤٠٧٨٧	٦٠٥٢٥	٩٣٨٨٩
الجمهورية اليمنية	١٨٩٧	٢٢٦٤	٢٩٤٢	٣٣٩٥	٤٤٢١

المصدر: حُسبت من المجموعة الإحصائية للدول الأعضاء لسنوات مختلفة

(٠٠) تعني بيانات غير متوفرة

باء - دور الضرائب في تمويل التنمية

١٣- تنقسم الدول الأعضاء في الإسكوا من حيث دور الضرائب في تمويل النفقات العامة إلى مجموعتين. تشمل المجموعة الأولى الدول ذات الاقتصاد المتنوع والدول الأقل نمواً. فهذه الدول هي الأردن، لبنان، مصر، الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. وتلعب الإيرادات الضريبية في هذه الدول دوراً هاماً في تمويل النفقات العامة، بما في ذلك النفقات الرأسمالية. وبالتالي تساهم جزئياً في تمويل المشاريع الإنمائية للقطاع العام وبنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى. نفذت هذه الدول خلال السنوات الماضية، وكجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي إجراءات لإصلاح الأنظمة الضريبية لديها، وحققت تقدماً على هذا الصعيد سواء من النواحي التشريعية أو النواحي التنظيمية والإدارية، حيث أصبحت الإيرادات الضريبية تمثل جزءاً أساسياً من مجموع الإيرادات العامة للدول وخاصة في الجمهورية العربية السورية (٧٣ في المائة في المتوسط خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٦) ولبنان (حوالي ٧٢ في المائة) ومصر (حوالي ٦٥ في المائة). أما في الأردن فكان المتوسط خلال السنوات المذكورة حوالي ٤٠ في المائة ولم تتعدى في الجمهورية اليمنية ٢٥ في المائة.

١٤- أما من حيث نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي النفقات العامة فتتراوح هذه النسبة بين حوالي ٦٣ في المائة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ في لبنان وحوالي ٤٧ في المائة في مصر وحوالي ٣٩ في المائة في الأردن، في حين لم تتعدى هذه النسبة في الجمهورية اليمنية ٢٥ في المائة في المتوسط خلال الفترة المذكورة.

١٥- إلا أن الإيرادات الضريبية إلى إجمالي تراكم رأس المال الثابت مرتفعة إجمالاً في الدول الخمس المذكورة. حيث تتعدى ١٠٠ في المائة في لبنان وتصل إلى حوالي ٩٣ في المائة في مصر وإلى ٧٩ في المائة في الأردن و٥٩ في المائة في الجمهورية العربية السورية و٥١ في المائة في الجمهورية اليمنية.

١٦- أما نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الدخل القومي فتراوحت في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ ما بين ١٨ في المائة في الأردن و١٦ في المائة في مصر، و١٤ في المائة في لبنان وحوالي ١٣ في المائة في الجمهورية العربية السورية. أما في الجمهورية اليمنية فلم تتعدى هذه النسبة ٢,٨ في المائة، وهذه المؤشرات تدل على استمرار التدني في الدول المشار إليها وخاصة في اليمن.

١٧- أما من حيث تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة، فيلاحظ أن الدول المذكورة تعتمد بدرجة أكبر على الضرائب غير المباشرة وخاصة ضريبة المبيعات، في تمويل النفقات العامة بما في ذلك النفقات الرأسمالية. وتشير الإحصاءات المتوفرة عن الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ إلى أنه في المتوسط ساهمت الضرائب غير المباشرة في حوالي ٨٢ في المائة من إيرادات الضرائب في الأردن و٧١ في المائة في لبنان وحوالي ٥٥ في المائة في كلا من مصر والجمهورية اليمنية. وبالرغم من هذا التحسن فإنه يلاحظ استمرار تدني نسبة الإيرادات الضريبية إلى الدخل القومي في هذه الدول. وهذا يتطلب استمرار الجهود الكثيفة في الإصلاح الضريبي وخاصة بمكافحة التهرب من الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين أداء إدارات الجباية حتى تستطيع الإيرادات الضريبية من لعب دور بارز في تمويل المشاريع الإنمائية وخاصة في الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات الضريبية.

جيم - تعزيز دور المصارف المحلية

١٨- أدى إصلاح القطاع المصرفي الذي نفذته الدول الأعضاء إلى زيادة المنافسة وخاصة في الدول التي سمحت بنشاط المصارف العربية والأجنبية، الأمر الذي دفع البنوك المحلية إلى زيادة كفاءتها وإدخال أنظمة حديثة للعمل المصرفي. ولا شك أن تحسن بيئة العمل المصرفي سوف يساهم في تشجيع المدخرين على زيادة اعتمادهم على هذا القطاع في تحويل وإدارة المدخرات نحو الاستثمار. كذلك زاد تواجد المصارف الأجنبية من ثقة المواطن في القطاع المصرفي وبالتالي تعزيز اعتماده على المصارف كحلقة وصل مع فرص الاستثمار. ويمكن ملاحظة ذلك عند تحليل أرقام إيداع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٦، حيث يلاحظ زيادة كبيرة في نصيب القطاع الخاص من هذه الإيداعات. ويلاحظ زيادة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من القطاع المصرفي خلال السنوات الماضية نظراً لزيادة دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، يلاحظ أن نسبة التسهيلات المقدمة إلى الإيداعات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ تراوحت بين ٨٠ في المائة في المملكة العربية السعودية إلى حوالي ٩٨ في المائة في الكويت إلى ١٦٥ في المائة في الإمارات العربية المتحدة. أما خارج دول مجلس التعاون الخليجي، فيلاحظ أن هذه النسبة تراوحت بين ٣١ في المائة في الجمهورية اليمنية إلى حوالي ٥٨ في المائة في مصر إلى حوالي ٨٥ في المائة في الأردن. أما في لبنان، كانت في حدود ٣٤ في المائة. وهذا الانخفاض يرجع إلى أن جزء كبير من أموال المصارف اللبنانية مودعة في سندات الحكومة. أما في الجمهورية اليمنية فإن أداء القطاع المصرفي لا يزال متواضعاً مقارنة ببقية الدول الأعضاء. وباستثناء الإمارات العربية المتحدة يلاحظ أن إيداعات القطاع الخاص لازالت تزيد عن التسهيلات المقدمة لهذا القطاع وهذا يعني أن جزء من هذه الأموال تودع في الخارج. كذلك فإنه لا توجد أرقام دقيقة عن توظيف التسهيلات المصرفية المقدمة للقطاع الخاص وهل هي للاستثمار أم للاستهلاك. وعليه لا بد من إجراء دراسات ميدانية لتحديد بدقة اتجاهات التسهيلات المقدمة. كما يلاحظ أنه في العديد من الدول وخاصة في المملكة العربية السعودية قامت البنوك باقراض القطاع الخاص للاستثمار في أسواق المال ولقد عانت هذه المصارف كثيراً من الانخفاض الذي شهدته أسواق المال. وفي كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية ولبنان يلاحظ أن معظم الائتمان لازال يتجه نحو القطاع العام وهذا يرجع إلى أسباب من أهمها سيطرة هذا القطاع على النشاط الاقتصادي وبالتالي الاستثمارات في هذه الدول.

وبصورة عامة، يمكن القول أن الائتمان للقطاع الخاص يرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وينخفض بدرجات متفاوتة في بقية الدول الأعضاء.

أ- المشاركة الأجنبية في القطاع المصرفي في الدول الأعضاء

١٩- توسعت خلال السنوات الماضية المشاركة الأجنبية في أنشطة القطاع المصرفي في الدول الأعضاء. وقد جاء هذا التوسع نتيجة لخصخصة بعض المصارف الحكومية والسماح بدخول مصارف أجنبية. وتنشط المصارف الأجنبية حالياً في بعض الدول الأعضاء إن لم يكن جميعها. إلا أن حجم مشاركة هذه المصارف في الائتمان والإقراض لا زال غير واضح خاصة إذا نظرنا إلى حجم هذه البنوك التي هي فروع صغيرة لبنوك أجنبية. أي أنه من ناحية العدد فإن هناك تواجد لهذه المصارف الأجنبية الخاصة في معظم الدول الأعضاء لكن تأثيرها الاقتصادي يبقى في حاجة إلى إعداد دراسات ميدانية متخصصة معتمدة على مسوحات ميدانية للوصول إلى تقييم حقيقي لدور هذه البنوك في الاقتصاد في الدول الأعضاء. وبصرف النظر عن حجم المشاركة في الاستثمار، فإن تواجد هذه البنوك عزز المنافسة في هذا القطاع الهام نظراً لما توفره هذه البنوك من خدمة جيدة وتكنولوجيا حديثة واليات مصرفية متطورة وبالتالي خلق نوع من المنافسة، الأمر الذي يضطر المصارف المحلية لتحسين خدماتها المصرفية للمنافسة على جذب المودعين. كما أن تواجد هذه البنوك يساعد على تكامل اقتصاديات الدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي نظراً لما لهذه المصارف من دور في الاقتصاد العالمي.

ب- الإيداعات والقروض والتسهيلات المقدمة من النظام المصرفي في الدول الأعضاء

٢٠- ارتفعت قيمة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية في الدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ولم يقتصر ذلك على الإيداعات بالعملة المحلية فقط بل بالعملات الأجنبية كذلك. وهذا يدل على زيادة نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني في هذه الدول على أثر تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

٢١- ففي مصر ارتفعت قيمة الودائع البنكية من ٣٤١ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٥٧٠ مليار عام ٢٠٠٦. وارتفع حجم الإيداعات بالعملات الأجنبية من ٩١ مليار جنيه إلى ١٦٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة. أم من حيث القطاعات فيلاحظ أن القطاع العائلي كان له نصيب الأسد في هذه الإيداعات حيث ارتفعت هذه الإيداعات من ٢٦٦ مليار جنيه إلى ٣٨٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة. في حين لم ترتفع إيداعات القطاع الحكومي إلا بحوالي ١٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة أي من ٣٩ مليار جنيه إلى ٤٩ مليار جنيه. أما من حيث الفترة الزمنية لهذه الإيداعات فيلاحظ أن الإيداعات لأجل وحسابات التوفير كانت في المرتبة الأولى حيث ارتفعت فيها من ٢٨٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٨٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٦.

٢٢- أما الودائع بالعملة الأجنبية في مصر فكان للقطاع الصناعي النصيب الأكثر منها حيث ارتفعت إيداعاته بالعملات الأجنبية من ٥٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ إلى ٩٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ في الوقت الذي لم ترتفع فيه إيداعات القطاع الحكومي بالعملات الأجنبية إلا بحوالي ١٦ مليار جنيه أي من ١٣ مليار إلى ٢٩ مليار خلال نفس الفترة.

٢٣- وفي الوقت الذي لعب فيه القطاع الصناعي في مصر الدور الأكبر في الإيداعات نلاحظ أن قطاع الأعمال الخاص لعب الدور الرئيس من حيث الاقتراض. حيث ارتفعت القروض المقدمة لهذا القطاع من ١٤٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ إلى ١٥٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ في حين حافظ قطاع الأعمال العام

على الترتيب الثالث بعد القطاع الصناعي من حيث قيمة الاقتراض. وينطبق نفس التحليل على الاقتراض بالعملات الأجنبية حيث ارتفعت القروض لقطاع الأعمال الخاص من ٤١ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ إلى ٦٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٦. في حين لم يتجاوز القطاع الحكومي من الاقتراض ١٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ وقطاع الأعمال العام ٦ مليار جنيه.

٢٤- أما في المملكة العربية السعودية فقد ارتفعت الودائع المصرفية من ٣٣٨ مليون ريال عام ٢٠٠٢ إلى ٥٩١ مليون ريال عام ٢٠٠٦. إلا أنه يلاحظ أن أغلبية هذه الودائع هي ودائع تحت الطلب والتي ارتفعت من ١٥٠ مليار ريال عام ٢٠٠٢ إلى ٢٤٣ مليار ريال عام ٢٠٠٦. أما الودائع الآجلة والودائع الادخارية فقد ارتفعت من ١٠٨ مليار ريال إلى ٢٢٦ مليار ريال خلال نفس الفترة، أي أن هذه الودائع حققت معدلات زيادة أكثر من الودائع تحت الطلب.

٢٥- ويلاحظ أنه في المملكة العربية السعودية، وكما هي الحال في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تحتل ودائع القطاع الخاص المرتبة الأولى حيث ارتفعت هذه الودائع من ٢٨٦ مليون ريال في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٧٥ مليون ريال خلال عام ٢٠٠٦. أما ودائع القطاع العام فقد ارتفعت من ٥٢ مليون ريال إلى ١١٦ مليون ريال خلال نفس الفترة. وكما هي الحال في كل الدول الأعضاء تحتل الودائع بالعملة المحلية المرتبة الأولى حيث ارتفعت فيها من ٢٧٨ مليون ريال عام ٢٠٠٢ إلى ٤٨٩ مليون ريال عام ٢٠٠٦، أما الودائع بالعملات الأجنبية فقد ارتفعت من ٦٠ مليون ريال إلى ١٠٣ مليون ريال خلال نفس الفترة.

٢٦- أما الائتمان المقدم من المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية فيلاحظ سيطرة القطاع الخاص حيث ارتفع نصيب القطاع الخاص من ٦٢ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى ٧٣ في المائة عام ٢٠٠٧. أما من حيث التوزيع القطاعي فيلاحظ أن أغلب هذا الائتمان يأتي لقطاعات التجارة والبناء والتشييد والتمويل، وتدل الأرقام المتوفرة أن قطاع التجارة احتل حوالي ٢٤ في المائة من إجمالي الائتمان المصرفي في عام ٢٠٠٦ وقطاع التمويل ١٣,٤ في المائة في حين احتل قطاع البناء والتشييد ٨,٢ في المائة، واحتل قطاع الصناعة نسبة ٨,١ في المائة من إجمالي الائتمان في عام ٢٠٠٦. أي أن هناك أربعة أنشطة اقتصادية نالت أكبر الحصة من التوزيع الائتماني خلال السنوات الماضية.

٢٧- أما في الكويت فيلاحظ أن القطاع الخاص كان له النصيب الأكبر من الودائع حيث ارتفعت ودائعه من حوالي ١٢ مليار دينار كويتي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى حوالي ١٦ مليار دينار كويتي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. أما ودائع الحكومة فقد ارتفعت من ٥٩٥ مليون دينار كويتي إلى ١,٦ مليار دينار كويتي خلال نفس الفترة.

٢٨- ومن حيث الالتزامات يلاحظ انخفاض ديون حكومة الكويت لدى القطاع المصرفي من حوالي ٢,٨ مليار دينار كويتي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ١,٩ مليار دينار كويتي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وارتفعت ديون القطاع الخاص ارتفاعاً كبيراً خلال نفس الفترة من حوالي ١١,١ مليار دينار كويتي إلى حوالي ١٧ مليار دينار كويتي.

٢٩- أما في الجمهورية العربية السورية فيلاحظ ارتفاع ودائع القطاع الخاص ابتداءً من عام ٢٠٠٥، نظراً لدخول المصارف الأجنبية الخاصة للعمل في الاقتصاد السوري. إلا أنه بالرغم من ذلك يلاحظ أن ودائع القطاع العام لازالت تمثل أغلب الودائع لدى القطاع المصرفي سواء منها ودائع تحت الطلب أو الودائع لأجل. أما الودائع بالعملات الأجنبية فيلاحظ ارتفاع نصيب القطاع الخاص ابتداءً من عام ٢٠٠٦ حيث زادت عن ودائع القطاع العام.

٣٠- وتشير أرقام المصرف المركزي في الجمهورية العربية السورية إلى ارتفاع حجم ودائع القطاع العام بالعملة الأجنبية من ٥٥ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٤ إلى ٨٣ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٧. في الوقت الذي ارتفعت فيه ودائع القطاع الخاص من ١٠ مليار ليرة سورية إلى ١٠٠ مليار ليرة سورية خلال نفس الفترة. أي إنه في الوقت الذي لازال القطاع العام يسيطر من حيث الودائع بالعملة الأجنبية أصبح القطاع الخاص له الدور الأكبر في الودائع بالعملة الأجنبية. ولكن بصورة عامة لازال القطاع العام يسيطر على نشاط البنوك التجارية في الجمهورية العربية السورية على عكس الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والأردن حيث ينتج عن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي زيادة كبيرة في نشاط القطاع الخاص سواء من ناحية الودائع أو القروض.

٣١- كذلك لازال القطاع العام في الجمهورية العربية السورية يسيطر على الاقتراض من القطاع المصرفي حيث ارتفع نصيبه من هذه القروض من ١٦١ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨٧ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٧. إلا أنه يلاحظ خلال السنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ زيادة كبيرة في حجم قروض القطاع الخاص وهذا نتيجة لزيادة نشاط البنوك الخاصة والاقتصاد السوري ككل وبداية الانفتاح الاقتصادي حيث ارتفعت قروض القطاع المصرفي إلى القطاع الخاص من ٧٢ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨٠ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٧، أي إنه في عام ٢٠٠٧ كادت قروض القطاع المصرفي إلى القطاع الخاص تتساوى مع تلك المقدمة للقطاع العام، ويعكس ذلك نشاط القطاع الخاص والتحسين الذي طرأ على بيئة الاقتراض وأنشطة المصارف في الجمهورية العربية السورية خلال السنوات الثلاث الماضية.

٣٢- ولقد تم توزيع قروض القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية خلال السنوات الماضية في ثلاثة قطاعات. حيث احتل قطاع تجارة الجملة والمفرق على النصيب الأكبر في هذه القروض، حيث أنها ارتفعت من ١٢٦ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٧٢ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٧. وجاء قطاع العقارات في المرتبة الثانية حيث زادت القروض لهذا القطاع من ٣٠ مليار ليرة سورية إلى ٨٦ مليار ليرة سورية خلال نفس الفترة. أما القطاع الثالث فهو قطاع الزراعة الذي ارتفعت فيه القروض من ٦١ مليار ليرة سورية إلى ٨٤ مليار ليرة سورية خلال نفس الفترة. وهذا منطقي حيث أن قطاع الزراعة يلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد كما يلعب دوراً مهماً في الصادرات غير النفطية.

٣٣- أما في الجمهورية اليمنية فقد ارتفعت أصول المصارف التجارية والإسلامية من ٤٦٤ مليار ريال يمني في عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من تريليون ريال في عام ٢٠٠٦. أما القروض والتسليفات التي قدمتها هذه المصارف فقد ارتفعت من ١٨٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٧٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٦. أما التوزيع الخاص لهذه القروض فيلاحظ أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه سلفيات وقروض الحكومة من ٧٥ مليار ريال يمني عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٣ مليار ريال يمني عام ٢٠٠٦، ارتفعت فيه قروض القطاع الخاص من حوالي ١٠٩ مليار ريال يمني إلى ٢٦٦ مليار ريال في خلال نفس الفترة. فهذا يعني أن سلفيات القطاع الخاص كانت أكبر من قروض القطاع العام. ويعكس هذا زيادة نشاط القطاع الخاص واعتماده على القطاع المصرفي لتمويل اقتراضه ونشاطه الاقتصادي.

٣٤- أما توزيع الودائع بين القطاعين العام والخاص فيلاحظ أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه ودائع الحكومة من ٣٨,١ مليار ريال يمني عام ٢٠٠٢ إلى ٧٦ مليار ريال يمني عام ٢٠٠٦، ارتفعت ودائع القطاع غير الحكومي من ٣٨٨ مليار ريال يمني إلى ٨٥١ مليار يمني خلال نفس الفترة. وكان تصنيف الودائع بالعملة الأجنبية للقطاع غير الحكومي ١٩٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٢ ارتفعت في عام ٢٠٠٦ إلى ٤١٢ مليار ريال يمني خلال نصف مدة الودائع للقطاع غير الحكومي.

ج- إصلاح النظام المصرفي في دول الإسكوا

٣٥- قامت معظم الدول الأعضاء في البدء في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وتنفيذ إصلاحات في النظام المصرفي بهدف زيادة كفاءة هذا القطاع المهم ليلعب دوره المطلوب في تعبئة المدخرات المحلية وربط المدخرين بالمستثمرين. كذلك هدفت هذه الإصلاحات إلى تطبيق المعايير الدولية ومحاولة لتحديث النظام المصرفي والرفع من كفاءته عن طريق دعم المنافسة وتعزيز الأنظمة المصرفية من رقابة وتفتيش لدعم الثقة في النظام المصرفي وبالتالي دعم مكانته في زيادة تدفق أموال المدخرين إليه.

٣٦- وقد سجلت الإجراءات التي قامت بها السلطات التنفيذية في العديد من الدول الأعضاء زيادة الإشراف المصرفي بهدف الحد من مخاطر الإفلاس وتقليل عدم الاستقرار في النظام المصرفي. ومن ضمن هذه الإجراءات، زيادة الحد الأدنى لكفاية رأس المال وتشجيع المصارف على الاندماج وكذلك خصخصة بعض المصارف في عدد من الدول. كذلك قامت بعض الدول بتطبيق اتفاقية بازل الخاصة بكفاية رأس المال والتي تدعو إلى أن تكون هذه النسبة في حدود ٨ في المائة. كذلك قامت العديد من الدول باتخاذ خطوات هامة لتطبيق اتفاقية بازل بخصوص فرض الرقابة على المصارف للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها. وعلى سبيل المثال قام البنك المركزي في مصر برفع نسبة كفاية رأس المال إلى ١٠ في المائة اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وهي نسبة تزيد عن معدل اتفاقية بازل في هذا الخصوص. أما في سلطنة عمان، فقد تم في عام ٢٠٠٤ اتخاذ إجراءات لتحسين نظام الائتمان المصرفي، كذلك قامت سلطات النقد في المملكة العربية السعودية بإجراءات لإغلاق الشركات والمؤسسات التي تقوم بأعمال الصيرفة دون ترخيص.

٣٧- في مملكة البحرين قامت مؤسسة النقد بتعزيز إجراءات الرقابة منذ عام ٢٠٠٢ سواء إلى البنوك التجارية العادية أو البنوك الإسلامية، مما جعل من البحرين مركزاً مالياً مهماً في المنطقة. ويوجد في البحرين حوالي ١١٣ بنك. وتعمل مؤسسة النقد في البحرين من خلال القانون الصادر في عام ١٩٧٣ والذي يجري حالياً تعديله لإنشاء البنك المركزي. وتعمل مؤسسة النقد على إطار موحد للتراخيص لكل المؤسسات المالية. وتطبق البحرين نسبة ١٢ في المائة فيما يتعلق بكفاءة رأس مال البنوك، الأمر الذي يتطابق مع اتفاقية بازل في هذا الخصوص. أما بخصوص نسبة السيولة إلى الأموال فتطبق البحرين حالياً نسبة ٢٥ في المائة وبصورة عامة يمكن القول أن الجهاز المالي في البحرين يتمتع برقابة فعالة وثقة مالية عالية الأمر الذي جعل البحرين مركزاً مالياً مهماً في المنطقة.

٣٨- في مصر اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتقوية القطاع المصرفي. ومن ضمن هذه الإجراءات التي اتخذت بيع الحكومة حصتها في أغلب البنوك المشتركة وتحويل هذه البنوك إلى بنوك خاصة. كذلك قامت الحكومة بدمج مصرفين حكوميين وإعادة ملكية مصرفين حكوميين آخرين. وستؤدي هذه الإجراءات إلى تعزيز الإصلاح في القطاع المصرفي.

٣٩- في الأردن يقوم البنك المركزي بدور مهم في الرقابة على القطاع المصرفي. ويستعد البنك لتطبيق اتفاقية بازل ٢ الخاصة بتحسين نظام إدارة المخاطر. وتسمح الأردن بنشاط المصارف الأجنبية منذ فترة ويسيطر القطاع الخاص على قطاع البنوك. كذلك يسمح الأردن بنشاط البنوك الإسلامية.

٤٠- في لبنان وبالرغم من الظروف السياسية التي يمر بها البلد والعدوان الإسرائيلي في صيف عام ٢٠٠٦، إلا أن القطاع المصرفي ظل إلى حد كبير قوي. حيث زادت ربحية هذا القطاع كذلك زادت رأسمالية القطاع المصرفي، واتجهت البنوك اللبنانية إلى توسيع نشاطها إلى دول الجوار وخاصة الجمهورية

العربية السورية والمملكة العربية السعودية، والأردن. وتشير الأرقام إلى أن من بين البنوك الكبرى حوالي ٢٠ في المائة من الأموال من العمليات الخارجية. وستقوم السلطات النقدية في لبنان بالبدء في تنفيذ اتفاقية بازل ٢ في عام ٢٠٠٨ مع توفر استعداد النظام البنكي لتطبيق هذه الاتفاقية.

٤١- وفي سلطنة عُمان حدث تحول في سياسة البنك المركزي حول إدارة السياسة النقدية من الآلية المباشرة للسيطرة على النقود إلى الآلية غير المباشرة. وتتمثل في متطلبات الحد الأدنى للاحتياطي التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي وسقف الائتمان إلى سعر الفائدة وغيرها من إجراءات وآليات الرقابة.

٤٢- أما في قطر، فيتميز القطاع المالي بالقوة نظراً لتوفر السيولة والنمو في قطاع الائتمان. وتشير مؤشرات القطاع المصرفي بالقوة حيث يبلغ متوسط معدل كفاية رأس المال حوالي ١٥ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٦. كذلك اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٧ رؤية النظام المالي الواحد بسلطة متضمنة موحدة مستقلة.

٤٣- أما في المملكة العربية السعودية فقد تعزز دور القطاع المصرفي ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من جهة وإلى ارتفاع عائدات النفط من جهة أخرى. وتلعب مؤسسة النقد السعودي دوراً بارزاً في الرقابة على المصارف ومتابعة تطورات أسواق المال. كذلك تنشط بها البنوك الأجنبية بمشاركة البنوك المحلية. ويتواصل إصلاح القطاع المالي من أجل دعم الرقابة ودعم سلطة سوق المال وتوسيع وتطوير الخدمات المالية. إلا أن بالرغم من كل ذلك هناك مجال للإصلاح المالي حيث تشير الأرقام إلى أن حجم القطاع المصرفي لازال محدوداً. كذلك لازالت سيطرة ملكية القطاع العام حيث تصل نسبتها ٢٠ في المائة في ٥ بنوك وحوالي ٩ في المائة من بنك آخر. ويتكون النظام المالي في المملكة العربية السعودية من ٣٢٤ وحدة منها ١١ بنك و ١٧٠ صندوق استثمار و ٩٨ شركة تأمين.

٤٤- في الجمهورية العربية السورية تم السماح منذ عام ٢٠٠٤ للبنوك الخاصة بما في ذلك الأجنبية بالعمل في البلاد. ولقد أصبحت البنوك الخاصة تلعب دوراً رئيسياً في القطاع المالي في البلاد، ووصل نصيب هذه البنوك من إيداعات القطاع الخاص إلى ٧,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ و ٤٥ في المائة من الإقراض إلى القطاع الخاص. وبالرغم من التحسن الذي طرأ على نشاط القطاع المالي بدخول المصارف الخاصة إلا أنه هناك بعض الصعوبات التي لازال هذا القطاع يعاني منها مثل بطء إجراءات الإصلاح الاقتصادي بصورة عامة وسيطرة القطاع المصرفي العام، وبطء إعادة هيكلة مصارف القطاع العام الذي يعاني من انخفاض الإنتاجية وبالتالي الربحية.

٤٥- أما في الجمهورية اليمنية فقد قامت الحكومة وكجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بتنفيذ إجراءات إصلاح النظام المالي. ومن أهم هذه الإجراءات التي اتخذت بعد الوحدة التي قامت في ٢ أيار/مايو عام ١٩٩٠ تعزيز القدرة الرقابية للبنك المركزي اليمني، وكذلك زيادة قدرة القطاع المصرفي على العمل بكفاءة وزيادة ثقة المواطنين في القطاع المصرفي لزيادة إيداعاتهم. وكان من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي السابق عدم ثقة المواطنين في كفاءة هذا الجهاز الأمر الذي جعلهم يترددون في إيداع مدخراتهم لديه. كذلك شملت الإصلاحات تعديل نظام كفاية رأس المال ليتماشى مع توصيات اتفاقية بازل ٢ في هذا الخصوص التي تصل إلى ٨ في المائة. كذلك شملت إجراءات الإصلاح خصخصة البنك الأهلي وإعادة هيكلة وتنظيم أوضاع بعض البنوك المتضررة مثل البنك الزراعي.

٤٦- وفي عام ٢٠٠٠ صدر قانون جديد للبنك المركزي اليمني ينظم دوره الرقابي، وتم رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك التجارية بالتدريج من ٢٥٠ مليون ريال إلى ٧٥٠ مليون ريال، ثم إلى ٦ مليارات ريال كجزء من عملية الإصلاح المصرفي. وقد تم خفض الاحتياطي للاقتراض للبنوك على الريال من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ وفي المقابل تم خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على العملات الأجنبية من ٢٥ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ١٠ في المائة عام ٢٠٠٠ إلا أنها ارتفعت بعد ذلك وصلت إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٥.

دال - تعزيز دور أسواق المال المحلية

٤٧- شهدت أسواق المال في منطقة الإسكوا معدلات نمو غير مسبقة خلال الست أعوام الماضية، فقفزت القيمة السوقية لإجمالي البورصات بمنطقة الإسكوا من نحو ١٤١ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠١ لتصل إلى حوالي ٨٢٧ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٦. وقد حقق مؤشر رسملة السوق أعلى مستوياته في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٢٥٣ مليار دولار. واحتل سوق الأسهم السعودي المركز الخامس عشر في قائمة أكبر الأسواق العالمية لعام ٢٠٠٥. وأدرجت كل من دبي والبحرين وسلطنة عُمان ضمن قائمة أفضل ٥٠ مركزاً مالياً على مستوى العالم في التقرير الصادر حديثاً بعنوان "مؤشر مراكز المال العالمية". ويرجع التحسن الملحوظ في أداء أسواق المال العربية بمنطقة الإسكوا إلى عدة عوامل أبرزها الارتفاع في المداخل النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وتوسع الإنفاق العام، وزيادة السيولة بسبب عودة جزء من رؤوس الأموال العربية المهاجرة، وزيادة نشاط القطاع الخاص.

٤٨- ويعتبر عام ٢٠٠٦ من أكثر الأعوام ازدهاراً لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الأداء الاقتصادي وذلك منذ عام ١٩٨٢، حيث ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٨ في المائة. وتشير إحصاءات صندوق النقد العربي إلى انخفاض القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية بمنطقة الإسكوا لعام ٢٠٠٦ بحوالي ٣٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥. وتقدر بعض التقارير الاقتصادية الخسائر التي منيت بها أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ٩٠٧,٧ مليار دولار أي ١٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة الذي وصل إلى قيمة ٥٦٥,٧ مليار دولار. ويعود التراجع في أداء أسواق المال العربية وخاصة تلك الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى جملة من الاختلالات الهيكلية ساهمت في دخول الأسواق في حركة تصحيحية عميقة، من بينها ضعف الاستثمار المؤسسي. فمعظم المستثمرون أفراداً يشترون الأسهم بهدف المضاربة والسعي إلى الربح السريع بدلاً من الاستثمار مما أدى إلى الارتفاع الهائل في أسعار الأسهم المدرجة خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. إضافة إلى ذلك، أدى الطلب الكبير على الإصدارات الأولية إلى تراجع أداء الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك فإن القروض المفرطة التي سمحت بإصدارها المصارف والتي ساهمت في تمويل الإصدارات الأولية، كانت إحدى العوامل المسببة لانهايار الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي.

٤٩- وتشير الإحصاءات إلى أن القيمة السوقية لأسواق المال العربية، فيما عدا سوق الأسهم السعودي، يقل عن معدل القيمة السوقية للأسواق الناشئة الذي يعادل ١٧٥ مليار دولار. وباستثناء بورصتي القاهرة والإسكندرية وبورصة عمان، تعتبر البورصات العربية ببلدان الإسكوا صغيرة الحجم من حيث عدد الشركات المدرجة، إذ يبلغ متوسط عدد الشركات المدرجة في كل منها (عند استثناء البورصتين المصرية والأردنية) ٦٣ شركة، ويعد هذا المعدل أقل من مثيله في بورصات الدول الناشئة والذي يبلغ ٥٩٧ شركة.

٥٠- وبالمقارنة مع حجم الاقتصاد، فإن متوسط نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي في البورصات العربية لبلدان الإسكوا يفوق مثيلاتها في الاقتصاديات الناشئة، حيث بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٧٩ في المائة في البورصات العربية، في حين لم يتجاوز هذا المعدل ٥٥ في المائة في الأسواق الناشئة.

٥١- ويبين الجدول (٥) أن البورصات العربية لا تعكس الأهمية الحقيقية للقطاعات المختلفة. فبالرغم من سيطرة القطاع الصناعي في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بسبب صناعة النفط إلا أن قطاع الصناعة يمثل نسبة ضئيلة من القيمة السوقية في جميع بورصات دول مجلس التعاون الخليجي ما عدا سوق الأسهم السعودي. ويعود ذلك إلى أن غالبية الشركات النفطية مملوكة من قبل الحكومات وغير مدرجة في الأسواق المالية. كما أن قطاع الاتصالات يمثل ٢٠ في المائة من القيمة السوقية للبورصة المصرية رغم أنه يشكل أقل من ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٥٢- كما يبين الجدول (٥) أن قطاع البنوك والخدمات المالية يحظى بالنصيب الأكبر من القيمة السوقية في العديد من البورصات العربية وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وسيطر قطاع البنوك والخدمات المالية على بورصتي البحرين ومسقط بقيمة سوقية تزيد عن ٨٠ في المائة، كما يمثل قطاع البنوك والخدمات المالية أكثر من ٦٠ في المائة من القيمة السوقية لبورصة بيروت. ويمثل البنك العربي ٣٠ في المائة من القيمة السوقية الإجمالية لبورصة عمان.

٥٣- لا تزال الأسواق المالية العربية تفتقر إلى الروابط الإقليمية، بالرغم من جميع محاولات الربط والتي بدأت في عام ١٩٨٢، وأخذت أشكالاً مختلفة مثل محاولات الربط الثنائي والثلاثي بين أسواق المال العربية، وقد كان مشروع البورصة العربية الموحدة هو أحدث محاولات ربط أسواق المال العربية والذي لم يدخل حيز التنفيذ. ويؤكد الخبراء أن فشل محاولات الربط بين الأسواق العربية للأوراق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف القوانين والتشريعات المنظمة لعمل أسواق المال العربية، واختلاف مستويات تطور البورصات العربية، فكل سوق آليته وطبيعته المنفردة.

أ- قدرة أسواق المال على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية بدول الإسكوا

٥٤- تعول الاقتصاديات العربية على دور البورصة في تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوفير التمويل متوسط وطويل الأجل للمشاريع التنموية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويمكن قياس قدرة أسواق الأوراق المالية على تحسين النمو الاقتصادي من خلال قياس قيمة التداول بالسوق منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن السوق يتمتع بسيولة عالية وبالتالي لديه قدرة على دعم النمو الاقتصادي^١. ويعتبر أن السوق السعودي هو السوق الوحيد بمنطقة الإسكوا القادر على المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي حيث بلغت نسبة قيمة التداول إلى الناتج الإجمالي مايزيد عن ١,٤^٢. ويمكن تصنيف باقي الأسواق المالية بمنطقة الإسكوا في فئة "عديم السيولة" طبقاً لمعيار ليفين وبالتالي لا يسهم أي منها مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي.

٥٥- كذلك من الممكن أخذ تطور حركة زيادة رؤوس الأموال والاكتتابات الجديدة بأسواق المال كمؤشر لمدى قدرة البورصة على تعبئة الموارد سواء المحلية أو الأجنبية، فارتفاع عدد الشركات المدرجة

^١ Levine, R., (1996). "Stock Markets: A Spur to Economic Growth", Finance & Development, March Issue.

^٢ طبقاً لمعيار ليفين فإن السوق عديم السيولة هو السوق الذي تقل فيه نسبة قيمة التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ١,٤ ، وهذا السوق لا يسهم في النمو الاقتصادي.

للتداول يزيد من نشاط السوق ويقدم للمستثمرين فرص استثمارية جديدة مما يؤدي إلى تحسين سيولة السوق المالي، والتي تعد قناة الاتصال بين الأسواق المالية والتنمية الاقتصادية. وتظهر الإحصاءات الزيادة المطردة في حجم الإصدارات الأولية ببلدان الإسكوا، فقد تم إصدار حوالي ٣,٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، وازدادت بنسبة ١١٨% لتصل إلى حوالي ٧,٧٦ مليار دولار من خلال ٢٨ إصدار أولي في عام ٢٠٠٥. واحتلت الإمارات المرتبة السادسة عشر عالمياً والتاسع على مستوى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في حجم الاكتتابات الجديدة (١,٩٥ مليار دولار) خلال عام ٢٠٠٥ وفقاً لتقرير "أرنست أند يونغ"، بينما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثامنة عشر عالمياً بقيمة إصدارات أولية قدرها ١,٦ مليار دولار. وشهد عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ استكمالاً لجهود البورصات العربية بمنطقة الإسكوا لجذب الشركات العائلية للقيد في سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة المساهمين بها، وانعكست تلك الجهود على زيادة ظاهرة الاكتتابات الأولية بمنطقة الإسكوا لتصل إلى حوالي ١١,٦ مليار دولار لعام ٢٠٠٦، وحوالي ١٦,٧٢ مليار دولار لعام ٢٠٠٧. وبالرغم من زيادة قدرة أسواق الأوراق المالية بمنطقة الإسكوا على جذب الموارد المحلية والأجنبية إلا أن حصة دول منطقة الإسكوا من حجم الاكتتابات الجديدة عالمياً لا يتجاوز ٤,٧% على أحسن تقدير.

٥٦- وتفتقر الأسواق العربية للأوراق المالية، شأنها شأن الأسواق الناشئة الأخرى، إلى كثير من السمات المهمة التي تتصف بها الأسواق المتقدمة، بما في ذلك العمق والانفتاح وإمكانية المساءلة والشفافية وحماية المستثمرين وانخفاض تكاليف المعاملات. وتتمثل أحد عوامل ضعف البورصات العربية في عدم وجود صانعي السوق وضعف الاستثمار المؤسسي وبالتالي سيطرة المضاربين على معظم التعاملات. ولا يزال التعامل في معظم البورصات العربية مقصوراً بشكل كبير على المقيمين مع فرض قيوداً على ملكية الأجانب للأسهم والتي تمثل الآن أقل من ٥ في المائة من رأسمال بورصات دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول (٥): التوزيع القطاعي للشركات المدرجة في أسواق أوراق المال العربية

القطاعات						السوق
البنوك والخدمات المالية	الصناعة	الخدمات	العقارات	الاتصالات	أخرى	
٤٤,٧	١٥,٤	٠	٢٣,٩٥	٨,٦٨	٧,٢٧	سوق أبوظبي للأوراق المالية
٨٢,٣١	٠,١٩	١٧,٥	٠	٠	٠	سوق البحرين للأوراق المالية
٢٩,٣	٣٧,٧	١٥	٤,٥	١٢,٧	٠,٨	سوق الأسهم السعودي
٤٩	٩	٢٠	١٦	٠	٦	سوق الكويت للأوراق المالية
٤٠,٦٢	٠	١٦,٥٥	٢٩,٧	٨,٤١	٤,٧٢	سوق دبي المالي
٨٤,٥٣	١٥,٤٧	٠	٠	٠	٠	سوق مسقط للأوراق المالية
٦٢,٦٥	٥,٤٤	٠	٣١,٧٩	٠	٠,١٢	بورصة بيروت
١٧,٩	١٣,٢	١٤,٢	٢٧,٩	١٩,٧	٧,١	بورصتي القاهرة والإسكندرية

المصدر: تم جمع البيانات من المواقع الإلكترونية لأسواق أوراق المال المذكورة أعلاه.

ثانياً - التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تعزيز الموارد الدولية لأغراض التنمية

ألف - الاستثمار الأجنبي المباشر

٥٧- بذلت الدول الأعضاء جهوداً كبيرة لتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصتها في التدفق العالمي لهذا النوع المهم من الاستثمار الأجنبي. وأتخذت الإجراءات طابعين الأول تمثل في الجانب التشريعي حيث أصدرت الدول الأعضاء جملة من القوانين والتشريعات التي تحمي نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح اقتصاديات هذه الدول لاستقبال المزيد من الاستثمار الأجنبي. ونتيجة لذلك أصبحت القوانين الخاصة بالاستثمار في هذه الدول لا تفرق بين الاستثمار المحلي والأجنبي في المعاملة والحوافز المقدمة. كذلك سمحت عدة دول بالملكية الكاملة للمشاريع التي يديرها الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك تملك الأراضي والعقارات اللازمة لأنشطة هذا الاستثمار. كذلك قامت معظم الدول الأعضاء بتخفيض الضرائب على الشركات كجزء من جهودها لدعم تدفق الاستثمار الخاص بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. واتخذت إجراءات عديدة لتحرير التجارة الخارجية مما ساعد على توسيع نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر، وقامت عدة دول بإصدار قوانين عمل جديدة تتسم بالمرونة بحيث تسمح للقطاع الخاص بالحصول على الأيدي العاملة المدربة سواء من الداخل أو الخارج وخاصة في الدول التي لا يتوفر فيها العدد الكاف من الأيدي العاملة المتخصصة والتي يعتبر تواجدها عاملاً هاماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقامت الدول الأعضاء لفتح معظم قطاعات الاقتصاد لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر. كذلك قامت غالبية الدول الأعضاء بفتح مكاتب وهيئات لتشجيع الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي وتقديم المساعدات اللازمة له. ومن أهم هذه المساعدات، المساعدة في إصدار الرخص وتوفير الأراضي والعقارات، ويشمل نشاط هذه المكاتب والهيئات في معظم الدول الترويج للاستثمار الأجنبي. ونلاحظ أن جهود الدول في تعزيز حصتها من هذا الاستثمار لا تقتصر فقط على الدول ذات العجز في الموارد المالية بل تشمل كذلك الدول الغنية، نظراً لفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر تتعدى توفير الموارد المالية إلى توفير التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإنتاج والإدارة المتقدمة وكذلك فتح أسواق جديدة للصادرات المحلية وعليه نرى تنافس شديد بين الدول على زيادة حصتها من هذا الاستثمار بما في ذلك الدول المتقدمة. ولقد سمحت جهود الدول الأعضاء في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تشير الأرقام إلى زيادة حصة الدول الأعضاء في الإسكوا من ٢,٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٤٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦. حيث ارتفع نصيب هذه الدول من التدفق المالي للاستثمار الأجنبي المباشر من ٠,٣٢ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٣,٧٥ في المائة عام ٢٠٠٦. كذلك يلاحظ أن هذا التدفق في السنوات الأخيرة اتسم بالاستقرار بعد أن شهد تذبذباً كبيراً في فترة السبعينيات من القرن الماضي. وهذا عامل مهم يدل على أن الدول الأعضاء أصبحت لديها القدرة ليس فقط على زيادة تدفق هذا الاستثمار بل على استمرار تواجده.

٥٨- ومن الدول الأعضاء التي حققت تقدماً كبيراً في جهودها الرامية لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت المملكة العربية السعودية على رأس القائمة في عام ٢٠٠٦ (الجدول ٦). حيث ارتفعت حصتها إلى ١٨,٣ مليار دولار في المرتبة الأولى وجاء ذلك نتيجة الجهود الحكومة في تشجيع تدفق هذا الاستثمار وفتح قطاعات جديدة بما في ذلك قطاع الاتصالات. كذلك طرأ تحسين كبير على إجراءات دخول المستثمرين بما في ذلك إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول. كما تبذل الحكومة عن طريق المؤسسة العامة للاستثمار جهود كبيرة للترويج للاستثمار في الاقتصاد المحلي. ونتيجة لزيادة حجم تدفق هذا الاستثمار زادت نسبته إلى إجمالي تكوين رأس المال من ٤,٥ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٣٢,١ في المائة عام ٢٠٠٦.

٥٩- أما في مصر، التي احتلت المرتبة الثانية من حيث حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠٠٦ فقد ارتفعت حصتها من ٦٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وقد نجحت الحكومة في زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لعدة عوامل تشريعية وتنظيمية وحوافز مالية وجمركية. كذلك سمحت الحكومة بمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم قطاعات الاقتصاد بما في ذلك البنية التحتية، وقطاع الاتصالات والسياحة، وقطاع الخدمات المالية. ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال من ٤,٣ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٩,٩ في المائة عام ٢٠٠٥.

٦٠- وفي دولة الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الثالثة عام ٢٠٠٦ والمرتبة الأولى عام ٢٠٠٥ فيلاحظ كذلك نجاح جهود الدولة الرامية إلى زيادة حصتها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا على الرغم من عدم وجود قانون خاص لهذا الاستثمار حتى عام ٢٠٠٦. إلا أن تسهيل إنشاء الشركات وانخفاض عدد الإجراءات اللازمة للحصول على الترخيص وإقامة الأعمال من ناحية، وفتح قطاعات كثيرة أمام مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر والمرونة في التوظيف كان لها دور كبير في زيادة حصة الإمارات العربية المتحدة من التدفق العالمي لهذا الاستثمار وتعتبر الإمارات العربية المتحدة الأولى عربياً من حيث سهولة إقامة الأعمال والشركات وانخفاض الضرائب والرسوم الجمركية والتي تعد من العوامل الأساسية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وانخفضت نسبة الاستثمار الإجمالي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس مال ثابت في الإمارات العربية المتحدة من ٩ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٤,٦ في المائة عام ٢٠٠٦.

٦١- وفي البحرين فقد ارتفع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من ٣٣٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ما يقارب ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٦. أما نسبته من إجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد ارتفع من ٣٦ في المائة عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٩٩ في المائة عام ٢٠٠٦. أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يشكل أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في البحرين. وهذا يوضح الأهمية المتزايدة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد البحرين خلال السنوات الثلاث الماضية.

٦٢- أما في لبنان، فبالرغم من الظروف الصعبة التي مر بها خلال السنوات الثلاث الماضية إلا أنه يلاحظ استمرار ارتفاع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تشير الأرقام إلى أن هذا التدفق ارتفع من ٢٥٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٩٩٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ ثم ارتفع عام ٢٠٠٦ إلى ٢٧٩٤ مليون دولار. وكنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد ارتفع من ٥٢ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٧٢ في المائة عام ٢٠٠٦. وهنا نلاحظ ارتفاع أهمية الاستثمار الإجمالي المباشر في تمويل إجمالي تكوين رأس المال الثابت في لبنان خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث قاربت هذه النسبة المسجلة في سنغافورة والتي وصلت إلى ٧٩,٥ في المائة عام ٢٠٠٦. كذلك تزيد هذه النسبة كثيراً عن النسبة المتوسطة للدول النامية والتالي لم تتعد عام ٢٠٠٦ حوالي ١٤ في المائة. فهذا يعني تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول غير المصدرة للنفط والتي تعتمد بدرجة أكبر على مصادر التمويل الخارجي للتنمية والتي يأتي في مقدمتها الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول (٦) - تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في الإسكوا خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ (مليون دولار)

الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأردن	٦٤	٤٢٤	٦٢١	١٥٣٢	٣١٢١
الإمارات العربية المتحدة	١٣٠٧	٤٢٥٦	١٠٠٠٤	١٠٩٠٠	٨٣٨٦
البحرين	٣٣٢	٥٠٧	٨٦٥	١٠٤٩	٢٩١٥
الجمهورية العربية السورية	١٠٣٠	١٠٨٤	٦٩٢	٩٠٠	٦٠٠
سلطنة عُمان	٢٦	٥٢٨	٢٢٩	٩٠٠	٩٥٢
قطر	٦٢٤	٦٢٥	١١٩٩	١١٥٢	١٧٨٦
الكويت	٧	(٦٧)	٢٤	٢٥٠	١١٠
لبنان	٢٥٧	٣٥٨	١٩٩٣	٢٧٥١	٢٧٩٤
مصر	٦٤٧	٢٣٧	٢١٠٧٩٢	٥٣٧٦	١٠٠٤٣
المملكة العربية السعودية	٤٥٣	٧٧٨	١٩٤٢	١٢٠٩٧	١٨٢٩٣
الجمهورية اليمنية	١٠٢	٦	١٤٤	(٣٠٢)	(٣٨٥)

المصدر: الإسكوا مبنية على مصادر وطنية وإقليمية
() تعني بيانات سالبة

٦٣- وتشير الأرقام في الجدول (٧) إلى أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول الرئيسية المصدرة للنفط. وإذا أخذنا عام ٢٠٠٦ كمثال نلاحظ أن هذه النسبة لم تتعد ٣١ في المائة في دولة الإمارات العربية المتحدة، و ٣٢ في المائة في المملكة العربية السعودية، ونسبة ١٢ في المائة في قطر، وأقل من واحد في المائة في الكويت. وهذا يرجع بصورة كبيرة في كلا من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى ارتفاع حجم إجمالي تكوين رأس المال. أما في الكويت فيرجع إلى انخفاض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بكلاً من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

الجدول (٧) - تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في الإسكوا نسبة من إجمالي تراكمي رأس المال الثابت خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ (مليون دولار)

الدولة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأردن	٢٠,٩	٢٣,٠	٥١,٣	٩٩,١
الإمارات العربية المتحدة	٢١,٤	٤٥,٢	٤٢,٤	٣١,٠
البحرين	٢٧,٨	٣٦,٤	٣٧,٤	٩٨,٧
الجمهورية العربية السورية	٣,٦	٥,٦	٩,٣	١٠,٦
سلطنة عُمان	١٤,٤	٥,٣	١٦,٧	١٦,٨
قطر	١٠,٠	١٣,٨	٨,١	١٢,٠
الكويت	(١)	٠,٢	١,٦	٠,٧
لبنان	٧٠,٨	٥٢,٠	٧٤,٨	٧٢,١
مصر	٢,٠	١٥,٠	٢٩,٩	٥٠,٢
المملكة العربية السعودية	٢,٠	٤,٥	٢٤,٠	٣٢,١
الجمهورية اليمنية	٠,٣	٥,٣	(١١,٥)	(١٣,٩)

المصدر: الإسكوا، مبنية على مصادر وطنية وإقليمية
() تعني بيانات سالبة

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر: مقارنة بين الإداء والإمكانية في الدول الأعضاء

٦٤- نلاحظ من دراسة أرقام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء خلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٦ إلى أن هناك تفاوت من حيث الإداء والإمكانية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (الجدول ٨). وهنا يمكن تقسيم الدول الأعضاء إلى مجموعات مختلفة. فهناك دول يفوق أداؤها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إمكانيتها وتشمل هذه المجموعة دول مثل لبنان والأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين. حيث تشير أرقام عام ٢٠٠٦ إلى أن ترتيب الأردن من حيث الإداء كان ٨ على العالم مقارنة بترتيبه الـ ٥٩ من حيث الإمكانيات. وكان البحرين ثانياً على الدول العربية من حيث ترتيب الإداء، وعلى المستوى العالم يأتي البحرين في الرتبة ١١ مقابل ترتيب ٣٢ على العالم من حيث الإمكانية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. واحتل لبنان الترتيب الثالث عربياً والرابع عشر دولياً من حيث الإداء عام ٢٠٠٦ مقارنة بترتيب ٧٥ عالمياً من حيث الإمكانية. وهذا يعني أن لبنان استطاع رغم الظروف السياسية الصعبة والحرب الإسرائيلية عام ٢٠٠٦ أن يحافظ على درجة كبيرة من الإداء من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تزيد كثيراً عن إمكانيات البلد على جذب هذا الاستثمار. أي إن هذه المجموعة من الدول تعتبر من الدول ذات الأداء المرتفع من حيث القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تفوق بكثير إمكانيات هذه الدول. أما المجموعة الثانية فتشمل الدول التي يتقارب فيها مؤشر الأداء مع مؤشر الإمكانية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشمل هذه الدول سلطنة عُمان والجمهورية العربية السورية. فقد احتلت سلطنة عمان المرتبة ٨٨ عالمياً من حيث الإداء في حين كان ترتيبها ٥٧ عالمياً من حيث الإمكانية. أما الجمهورية العربية السورية فقد احتلت المرتبة ٩٨ عالمياً من حيث الإداء في حين كان ترتيبها عالمياً من حيث الإنتاجية ٩٣. أما المجموعة الثالثة فتشمل الدول التي ينخفض ترتيب أداؤها عالمياً انخفاضاً كبيراً عن ترتيب الإمكانية على جذب هذا الاستثمار. وتشمل هذه الدول الكويت واليمن وقطر. ويلاحظ أن هذه الدول تتمتع بإمكانيات كبيرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء اليمن في حين نجد أن ترتيبها العالمي من حيث الإداء متأخر. ففي الوقت الذي كان ترتيب أداء الكويت في العالم ١٣٦ في عام ٢٠٠٦ كان ترتيبها العالمي من حيث الإمكانية ٣٧. أما ترتيب قطر في العالم من حيث الإداء فكان ٦٨ في حين كان ترتيبها العالمي من حيث الإمكانية ٩. أما الجمهورية اليمنية فكان ترتيبها من حيث الإداء متأخراً جداً حيث احتلت المرتبة ١٤٠ في حين كان ترتيب إمكانيتها في العالم ٩٦. كذلك يلاحظ أن هناك دول حققت تقدماً من حيث الإداء خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وهذه الدول هي الأردن الذي ارتفع ترتيبه العالمي من حيث الإداء من ٧٩ عام ٢٠٠٢ إلى ٨ عام ٢٠٠٦ والبحرين الذي ارتفع ترتيبها عالمياً من حيث الإداء من ٦١ إلى ١١ ومصر التي ارتفع ترتيبها العالمي من حيث الإداء من ١٢٦ عام ٢٠٠٢ إلى ٣٣ عام ٢٠٠٦. أي أن هذه الدول استطاعت أن تحقق نجاحاً في جهودها الرامية إلى زيادة قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي استطاعت أن تحقق تقدماً في تعزيز الموارد الخارجية للتنمية وهناك دول لم تحقق التقدم المطلوب في زيادة تحسين الأداء وهذه الدول تشمل الكويت واليمن وقطر وعليها بذل المزيد من الجهود واتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها أن تدعم أداء هذه الدول في مجال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ولا شك بأن الجهود التي بذلتها كلاً من الكويت وقطر في السنتين الأخيرتين سيكون لها دور هام في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هاتين الدولتين الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع معدل الأداء وبالتالي ارتفاع ترتيبها العالمي.

الجدول (٨) - الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
مقارنة في الدول العربية، ٢٠٠٣-٢٠٠٦

ترتيب الأداء في العالم	ترتيب الإمكانية في العالم	ترتيب الأداء في العالم	ترتيب الإمكانية في العالم	ترتيب الأداء في العالم	ترتيب الإمكانية في العالم	ترتيب الأداء في العالم
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣
٨	٥٩	١٩	٦١	٥١	٦١	٧٩
٢٤	٢٣	١٨	٢٢	٢٨	٢٣	٦٤
١١	٣٢	٢٣	٣٢	٣٠	٢٩	٦١
٤١	٦٨	٨١	٦٥	٧٧	٦٦	٦٧
١١٠	٦١	١١٣	٦٣	١٠١	٧٣	٩٣
١٩	١٢٢	١٣	١٢٥	٢٠	١٢٨	٢٧
٩٨	٩٣	١٠٢	٨٩	١١٨	٨٥	١٢٢
٨٨	٥٧	٨٨	٥٧	١٠٠	٥٤	١١٢
٦٨	٩	٦٦	٩	٦١	١٠	٧٣
١٣٦	٣٧	١٣٧	٤١	١٤٠	٤٠	١٣٨
١٤	٧٥	٩	٦٨	٩	٥٩	٧
٥٥	٩٢	٤٤	٩٠	٦٦	٨٩	٣٥
٣٣	٨١	٦٨	٧٩	١٠٢	٨٢	١٢٦
٦٣	٢٨	٩٢	٢٩	١٢٧	٣١	١٢٩
١٤٠	٩٦	١٤٠	٩٢	١٢١	٨٨	١١٤

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 2007, Annex Table A.I.6.

ملاحظة: لم تتوفر بيانات عن ترتيب الدول التالية: جزر القمر، وجيبوتي، والصومال، والصفة الغربية وقطاع غزة، والعراق، وموريتانيا.

٦٥- إلا أنه بالرغم من هذا التحسن والإرتفاع في نصيب الدول الأعضاء في التدفق المالي، يجب الإشارة إلى عدد من العوامل:

أولاً تركز هذا التدفق في عدد محدود من الدول الأعضاء التي نالت النصيب الأكبر من هذا التدفق. وهنا نلاحظ أن كلا من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر كان نصيبها أكبر من ٥٠ في المائة من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء خلال العامين الماضيين.

ثانياً اقتصر دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء على الجانب المالي ولم يؤدي ذلك إلى زيادة تدفق التكنولوجيا الحديثة أو إرتفاع كبير في الصادرات لهذه الدول. أي أن مزايا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء لم تتحقق جميعها بعد.

ثالثاً لم يتحقق تفاعلاً كبيراً بين شركات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المحلية وهو الأمر الأكثر أهمية لتدقيق الاستثمار الأجنبي. أي أن الشركات المحلية لم تحقق تفاعلاً يذكر سواء عن طريق المشاركة في المشاريع التي يديرها الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود تعاون في مجالات تدريب الإدارة وغيرها من الأنشطة الهامة لزيادة قدرة الشركات المحلية على المنافسة ودعم إكسپورتها.

رابعاً لازال نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في مجال البحث والتطوير محدوداً. أي أنه لم يساعد على إنشاء قواعد للبحث والتطوير ومراكز بحث متقدمة أو مراكز تدريب متطورة إلا بشكل محدود وبالتالي لم تستفد اقتصاديات الدول الأعضاء الإستفادة المرجوة حتى الآن من جهود دعم تدفق هذا الاستثمار.

خامساً هناك بعض الدول التي لم تحقق حتى الآن تقدماً كبيراً في زيادة حصتها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وتحتاج هذه الدول إلى المزيد من الجهود من أجل إزالة العقبات التي تحول دون زيادة نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت عقبات تشريعية أو إدارية أو تنظيمية أو ترويجية.

باء - تحويلات العاملين

٦٦- تنقسم الدول الأعضاء في الاسكوا إلى مجموعتين فيما يخص تحويلات العاملين. المجموعة الأولى تضم الدول ذات الفائض في العمالة وهي بالتالي دول مصدرة للعمالة ومستقبلة لتحويلات العاملين وتضم كل من الأردن، ولبنان، ومصر، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، والعراق، واليمن. أما المجموعة الثانية، فتضم الدول ذات نقص في العمالة، وهي دول مستقبلة للعمالة الأجنبية ومصدرة لتحويلات العاملين. وتضم هذه المجموعة دول مجلس التعاون الخليجي الست: الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تستقطب أكثر من نصف العمالة العربية، وبالتالي فهي تساهم في خفض نسب البطالة في الدول المصدرة للعمالة وتساهم في التخفيف من حدة الفقر، حيث تمثل تحويلات العاملين دخلاً رئيسياً لعدد من الدول. كما أن أثر هذه التحويلات على الاقتصاد هام، إذ أن أثرها مباشر وسريع على عكس الموارد المالية الخارجية الأخرى. وتذهب معظم هذه التحويلات إلى الاستهلاك العائلي، أو للعقارات والأراضي أو لتمويل المشاريع الصغيرة خاصة في المناطق الريفية. وخلال العقد الماضي، تغير توجه العمال العرب الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجي من القطاع العام إلى القطاع الخاص الذي يوفر فرص عمل أفضل ورواتب أعلى.

٦٧- وقد استفادت مجموعتي الدول المصدرة والمستقبلة للعمالة من هذا الانتقال. فبالنسبة لمجموعة الدول المستقبلية، استفادت من خبرات العاملين الوافدين، الذين ساهموا في التنمية الاقتصادية في البلد المضيف. ومن جهة أخرى يلعب انتقال العمالة دوراً هاماً في زيادة تدفق الموارد المالية وزيادة احتياطي العملات الأجنبية في الدول المصدرة، كما تساهم في رفع كفاءة اليد العاملة، إذ أن الجزء الأكبر من العاملين يكتسبون خبرات ومهارات جديدة. بالإضافة إلى ذلك تساهم تحويلات العاملين بشكل مباشر في زيادة الاستهلاك المحلي في البلد المثلقي، وبالتالي زيادة الاستثمار المحلي. كما أنها تساعد في تحسين الجدارة الإنتمانية للدولة المثلقية.

٦٨- في الإجمالي تشهد تحويلات العاملين إلى الدول الأعضاء في الاسكوا والمستقبلة لهذه التحويلات منحنياً تصاعدياً. فشهدت هذه التحويلات ارتفاعاً ملحوظاً في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، في حين حافظت على معدلاتها في اليمن وشهدت تذبذباً في فلسطين خلال نفس الفترة (الجدول ٩). كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة تحويلات العاملين هي أقل من الواقع، إذ أنها تشمل التحويلات التي تتم عن طريق القطاع المصرفي فقط ولا تضم التحويلات العينية، إذ أن التقديرات تشير إلى وجود نسبة كبيرة من التحويلات خارج النطاق المصرفي. من المتوقع أن يستمر التزايد في قيمة تحويلات العاملين في السنوات المقبلة وخاصة تلك الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي وذلك إثر الفورة النفطية التي تشهدها هذه الدول والارتفاع المستمر للأسعار العالمية للنفط.

٦٩- أما إذ ما قورنت قيمة تحويلات العاملين بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والمساعدات الرسمية للتنمية، فنلاحظ أن تحويلات العاملين هي أكثر استقراراً من مصادر التمويل الخارجي الأخرى بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، ولا تتأثر بالوضع الداخلي للبلد المصدر

للعاملة. كما تمثل تحويلات العاملين جزءاً لا بأس به من الودائع بالعملة الأجنبية في مصارف الدول المصدرة للعملة. إذ تمثل تحويلات العاملين في الأردن حوالي ٤٠ في المائة من احتياطي العملة الأجنبية عام ٢٠٠٥، وحوالي ١٦ في المائة في لبنان و ١١ في المائة في مصر في العام ذاته، وحوالي ١٨ في المائة في الجمهورية اليمنية في العام ٢٠٠٤.

الجدول (٩) - تحويلات العاملين إلى الدول الأعضاء في الاسكوا وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٠-٢٠٠٦ (بملايين الدولارات وكنسبة مئوية)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠		
٢٨٨٣	٢٥٠٠	٢٣٣١	٢٢٠١	٢١٣٥	٢٠١١	١٨٤٥	تحويلات العاملين	الأردن
٢٠,٢٢	١٩,٤٤	٢٠,٢٤	٢١,٦٦	٢٢,٣٣	٢٢,٤١	٢١,٨١	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٩٢,٣٧	١٦٣,١٩	٣٧٥,٣٦	٥٠٤,٨٢	٣٣٣٥,٩٤	٢٠١١,٠٠	٢٣٤,٤٣	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	
٥٣,٦١	٥٨,١٣	٦٦,٠٣	٧١,٤٤	٧٧,٠٩	٨٧,٧٦	١٤٣,٦٧	كنسبة من الصادرات	
..	٤٠١,٩٣	٣٨٧,٦٩	١٧٦,٤٠	٣٩٧,٧٢	٤٤٧,٨٦	٣٣٣,٩٧	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	
٧٩٥	٨٢٣	٨٥٥	٨٨٩	١٣٥	١٧٠	١٨٠	تحويلات العاملين	الجمهورية العربية السورية
٢,٤٤	٣,٢٨	٣,٦٤	٤,١٠	٠,٦٥	٠,٨٤	٠,٩٥	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
١٣٢,٥٠	١١٨,٩٣	٤٧٥,٠٠	٤٩٣,٨٩	١٣,١١	١٥٤,٥٥	٦٦,٦٧	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	
٦,٤٨	٧,٩٨	٣,٦٣	١٤,٦٩	١,٩٩	٢,٧٤	٣,٧٨	كنسبة من الصادرات	
..	١٠٥٧,١٦	٧٩٩,٥١	٧٥٦,٧٢	١٧٦,٤٩	١١١,١٧	١١٣,٩٧	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	
٥٩٨	٤٣٦	٤٣٦	٤٤٢	٣٢٦	٣٩١	٨٤٢	تحويلات العاملين	فلسطين
١٤,٣٣	٩,٧٤	١٠,٥٣	١١,٢٨	٩,٣٦	١٠,٢٥	٢٠,٤٦	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
١٥٧٣,٦٨	٩٢٨,٥١	٨٩٠,٦١	..	٦٥٢٤,٠٠	١٩٥٥,٥٠	١٣٥٧,٩٠	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	
١٦١,٧١	٨١,١٢	٩٠,٥٢	١٠١,٥١	٧٧,٩٦	٧٧,١٧	١١٥,١٢	كنسبة من الصادرات	
..	٣٩,٦١	٣٨,٤٠	٤٥,٥٤	٢٠,١٨	٤٤,٩٩	١٣٢,١٠	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	
٥١٨٣	٤٩٢٤	٥٥٩٢	٤٦٧٢	٣١١١	٢٣٠٧	١٥٨٢	تحويلات العاملين	لبنان
٢٢,٢٦	٢٢,٣٣	٢٨,٣١	٢٥,٧٨	١٧,٩٠	١٣,٧٨	٩,٥٩	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
١٨٥,٥٠	١٧٨,٩٩	٢٨٠,٥٨	١٦٣,٣٦	١٢١٠,٥١	٩٢٦,٥١	٥٣٠,٨٧	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر	
٢٠٤,٥٤	٢٢٦,٦٣	٢٩٠,٢٤	٣٩١,٢٩	٣٠٥,٦١	٢٢٥,٤٠	٢٢١,٤٩	كنسبة من الصادرات	
..	٢٠٢٦,٥٠	٢١١٥,٠٦	٢٠٧٥,٢٥	٦٨٧,٩٩	٩٥١,٤٦	٧٩٣,٩٤	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية	
٥٣٣٠	٥٠١٧	٣٣٤١	٢٩٦١	٢٨٩٣	٢٩١٠	٢٨٥٢	تحويلات العاملين	مصر

٤,٩٦	٥,٦٣	٤,٢٦	٣,٦٣	٣,٣٨	٣,٧٢	٢,٩٢	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٥٣,٠٧	٩٣,٣٢	١٥٤,٨٩	١٢٤٩,٣٧	٤٤٧,١٤	٥٧٠,٧٨	٢٣٠,٩٣	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر
٢٥,٨١	٣٢,٢٥	٢٧,٤١	٣٤,٨٤	٤١,٠٤	٧٠,٣١	٤٤,٨٩	كنسبة من الصادرات
..	٥٤١,٧٩	٢٢٨,٨٤	٣٠٠,٠٠	٢٣٣,٣١	٢٣١,٠٣	٢١٤,٤٤	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية
١٢٨٣	١٢٨٣	١٢٨٣	١٢٧٠	١٢٩٤	١٢٩٥	١٢٨٨	تحويلات العاملين
٦,٠٥	٧,٨٧	٩,٩٤	١١,٢٧	١٢,٥٧	١٣,٤١	١٣,٥٤	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
(٣٣٣,٢٥)	(٤٢٤,٨٣)	٨٩٠,٩٧	٢١١٦٦,٦٧	١٢٦٨,٦٣	٩٥٢,٢١	٢١٤٦٦,٦٧	كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر
١٩,٨٦	٢٢,٨٩	٣١,٤٧	٣٤,١٠	٣٩,٥٦	٣٨,٤٣	٣١,٦٠	كنسبة من الصادرات
..	٣٨١,٩٢	٥٠٦,٧١	٥٤٣,٣٩	٢٢٢,١٥	٢٨٢,٧٤	٤٩٠,١٨	كنسبة من المساعدات الرسمية للتنمية

المصدر: WDI database التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧.

(..) تعني بيانات غير متوفرة

٧٠- ونظراً للدور الإيجابي الذي تلعبه تحويلات العاملين في الدول المصدرة للعمالة، فمن الضروري أن يقدم القطاع المصرفي إعفاءات وتسهيلات أكبر على عمليات تحويل الأموال بما يشمل خفض الرسوم وذلك من أجل دفع العاملين إلى استخدام القنوات المصرفية لتحويل أموالهم، الأمر الذي يعزز دور القطاع المصرفي من جهة، ويساعد على احتساب أدق لقيمة التحويلات الفعلية. من جهة أخرى، من الضروري أن تولى الدول المستقبلة للتحويلات عملية تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة الدعم الكافي، وذلك بغية توجيه جزء من التحويلات لتمويل بعض من هذه المشاريع، وبالتالي تنشيط العجلة الاقتصادية للبلد المتلقي.

ثالثاً - التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تعزيز دور التجارة كمحرك للتنمية

ألف - سياسات تحرير التجارة

٧١- تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر حصيلة الصادرات من السلع والخدمات مصدراً مهماً من مصادر العملات الأجنبية اللازمة ليس فقط لتمويل الواردات بما في ذلك الواردات من السلع المعمرة والسلع الرأسمالية بل أيضاً توفر مصادر تمويل الانفاق الحكومي بما في ذلك الانفاق الاستثماري. كما تمثل الإيرادات الجمركية مصدراً من مصادر الدخل الحكومي وبالتالي تساهم في تمويل الانفاق الحكومي العام بما في ذلك الشق الاستثماري (استثمارات القطاع العام).

٧٢- اتخذت الدول الأعضاء، بدرجات متفاوتة، إجراءات عديدة لتحرير التجارة ضمن جهودها للإصلاح الاقتصادي والمالي. وتهدف هذه الإجراءات، من ضمن عدة أمور، إلى دعم الصادرات وهناك تغيير كبير في توجه السياسة التجارية للدول الأعضاء بعد أن كانت سياسة إحلال الواردات هي السياسة المنفذة في عدد من هذه الدول. وجاء تغيير السياسة التجارية تطبيقاً للاتفاقيات الإقليمية والدولية

المبرمة سواء تلك المتعلقة باتفاقية تحرير التجارة أو ضمن اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو اتفاقيات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو الاتفاقيات الإقليمية الأخرى مثل اتفاقية أغادير الموقعة من عدة دول عربية.

٧٣- انضمت ٨ دول أعضاء في الإسكوا إلى منظمة التجارة العالمية وبالتالي ستستفيد التزاماتها التجارية طبقاً للاتفاقيات الموقعة والتي تركز على عدة أمور هامة منها خفض التعريفات الجمركية. وتختلف التزامات الدول الأعضاء باختلاف فترة انضمامها إلى هذه الاتفاقيات. فمثلاً الدول التي كانت أعضاء في اتفاقية الجات وتشمل دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت ومصر لديها التزامات بخصوص التعريفات الجمركية أقل من تلك الدول التي انضمت بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤ وهي الأردن وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية.

أ- أداء التجارة الخارجية

٧٤- حققت الدول الأعضاء نجاحاً في قطاع التجارة الخارجية خلال السنوات الست الماضية وبنسب متفاوتة من خلال اعتماد سياسات الانفتاح لترويج الصادرات كبديل عن سياسات الانغلاق لإحلال الواردات، وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها وخدماتها، وزيادة القيمة المضافة المحلية لصادراتها.

٧٥- ارتفعت قيمة التجارة الخارجية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ في كل الدول الأعضاء. ونلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت أكبر زيادة حيث ارتفعت نسبة تجارتها الخارجية من ٦٩,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٢٢٧,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وكذلك ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي من ٩١,٤ في المائة إلى حوالي ١٣٧,٨ في المائة على التوالي. وتعود هذه الزيادة الكبيرة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الماضية. كذلك شهدت الأردن ارتفاعاً ملحوظاً في التجارة الخارجية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، حيث ارتفعت من ٧,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦. أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت التجارة الخارجية من ٨٢,١ في المائة إلى ١٣٣,٥ في المائة على التوالي. وكذلك ارتفعت قيمة التجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية من ١٣,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦، أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت من ٦٦ في المائة إلى حوالي ٩٦,٩ في المائة على التوالي. أما من حيث حجم التجارة الخارجية عام ٢٠٠٦، فقد جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بحوالي ٢٦١,٦ مليار دولار، واحتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية بحوالي ٢٢٧,٢ مليار دولار، وتليها مصر في المرتبة الثالثة بحوالي ٦٠,٦ مليار دولار (الجدول ١٠).

الجدول (١٠) - التجارة الخارجية في الدول الأعضاء في الإسكوا^(*) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ (بمليار دولار وكنسبة مئوية)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأردن	٥,٩	٧,٢	٧,٨	٨,٨	١١,٧	١٤,٨	١٩,٠
التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٦٩,٥	٧٩,٨	٨٢,١	٨٦,٩	١٠١,٦	١١٥,١	١٣٣,٥
الإمارات العربية المتحدة	٦٦,٣	٦٩,٥	٦٩,٢	٨٨,٦	١٤١,٣	١٩٢,٦	٢٢٧,٢
التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٩٤,١	٩٩,٩	٩١,٤	٩٩,٩	١٣٦,١	١٤٤,٢	١٣٧,٨
البحرين	١١,٣	١١,٩	١٢,٤	١٥,٢	١٩,٤	٢٣,١	٢٨,٨
التجارة الخارجية							

١٨٢,٥	١٦٧,٩	١٧٥,٧	١٥٨,١٢	١٤٧,١	١٥٠,٥	١٤١,٣	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٢٦١,٦	٢١٦,٦	١٥٧,٤	١٤٠,٧	١١٤,٥	١١١,٨	١٠٥,٠	التجارة الخارجية
٧٥,٤	٧٠,٥	٦٢,٨	٦٥,٦	٦٠,٧	٦١,١	٥٥,٧	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٣١,٥	٢٦,٣	٤٩,٩	١٤,٥	١٣,٦	١٢,٦	١٠,٢	التجارة الخارجية
٩٦,٩	١٠٤,٧	٢١٢,٤	٦٦,٩	٦٦,٠	٦٢,٠	٥٣,٧	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٣٧,٦	٣٠,٦	٢٦,٤	١٢,٦	١٥,٢	١٦,٧	١٨,٣	التجارة الخارجية
٨٩,٥	٩٦,٥	٧٨,٢	٦٣,٣	٥٦,٧	٥٦,٩	٥٤,٦	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٣٥,٢	٢٧,١	٢٠,٤	١٦,٩	١٧,١	١٦,٥	١٥,٧	التجارة الخارجية
٩٨,٧	٩١,٢	٨٢,٣	٧٨,٠	٨٤,٤	٨٢,٦	٧٩,١	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٥٠,١	٣٦,٧	٢٤,٦	١٨,٣	١٥,٠	١٤,٦	١٤,٨	التجارة الخارجية
٩٥,١	١٠٧,٣	٨٦,٥	٧٧,١	٧٦,٣	٨٢,٤	٨٣,٦	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٥٩,٠	٥٠,٦	٣٨,٤	٣٠,١	٢٤,٣	٢٣,٩	٢٦,١	التجارة الخارجية
٥٧,٩	٦٢,٦	٦٨,٩	٦٥,٢	٦٣,٧	٧٠,١	٧٠,٨	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٣,٧	١١,٨	١١,٢	٨,٨	٧,٣	٧,٤	٦,٩	التجارة الخارجية
٥٨,٩	٥٣,٦	٥٦,٧	٤٨,٧	٤١,٩	٤٤,٠	٤٢,١	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٦٠,٦	٤٨,٦	٤٠,١	٢٩,٧	٢٦,٩	١٦,٩	٢٨,٤	التجارة الخارجية
٥٦,٤	٥٤,٥	٥١,١	٣٦,٥	٣١,٤	١٨,٧	٢٩,١	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١٤,٠	١٠,٤	٨,١	٨,٢	٦,٠	٥,٨	٦,٤	التجارة الخارجية
٦٦,١	٦٣,٨	٦٢,٥	٧٢,٤	٥٨,٧	٦٠,٤	٦٧,٣	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٢٣٩,٥	١٩٩,٤	١٦٦,٨	١٢٧,٠	١١٢,٣	١٢٠,٤	١٢١,٥	التجارة الخارجية
٢٢,٤	٢٥,١	٢٧,٦	٢٥,١	٢٤,٤	٢٣,٧	٢٠,٢	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١١٠,٠	٩٩,٣	٩٠,٦	٧٩,٠	٦٣,٩	٦١,٨	٦١,٥	التجارة الخارجية
٥٧,١	٥٤,٢	٥١,٠	٥٠,٩	٥٠,١	٥٣,٤	٥٤,٦	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٢٩١,١	٢٥٤,٦	٢٣٠,٨	١٨٧,٧	١٧٢,٩	١٦١,٦	١٨٠,٤	التجارة الخارجية
١٩٥,٥	١٩٥,٣	١٩٤,٨	١٨٠,٥	١٨١,٧	١٨٣,٦	١٩٩,٧	التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, Database and Browser, July 2007, CDRom

World Development Indicators Database

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧

(*) باستثناء فلسطين بسبب عدم توافر بيانات موثوقة.

ب- اتجاه التجارة الخارجية للدول الأعضاء

٧٦- تختلف نسبة اتجاه صادرات الدول الأعضاء من دولة إلى أخرى وفي فترة زمنية إلى أخرى. فصادرات الأردن تأتي في المرتبة الأولى إلى الدول الأعضاء في الإسكوا حيث تراوحت نسبة هذه الصادرات من حوالي ٤٠ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٣٨ في المائة عام ٢٠٠٦. كذلك الأمر بالنسبة للبنان حيث اتجهت صادراته بالدرجة الأولى إلى بقية الدول الأعضاء بالإسكوا حيث تراوحت هذه النسبة بين ٤٣,٢ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٥٨ في المائة عام ٢٠٠٦. وجاءت الجمهورية العربية السورية في المرتبة الثالثة حيث مثلت الصادرات إلى الدول الأعضاء من حوالي ١٥ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٥٦ في المائة عام ٢٠٠٦. أما الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي نلاحظ أن صادراتها توجهت في الأغلب إلى دول آسيا. فتملاً إذا أخذنا صادرات الإمارات العربية المتحدة نلاحظ أن الدول الآسيوية مثلت ٢٩,٢ في المائة من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٢ وارتفعت النسبة إلى ٣٤,٣ في المائة عام ٢٠٠١. في حين لم تتعدى صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ٨,٧ في المائة عام ٢٠٠٢ وانخفضت إلى ٧,١ في المائة عام ٢٠٠٦. أما المملكة العربية السعودية فقد ارتفعت نسبة صادراتها إلى آسيا من ٢٣ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٣٥ في المائة في نهاية العام ٢٠٠٦. أما صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفضت خلال تلك الفترة من ٣٥,١ في المائة إلى ٣٠,٣ في المائة. كما حدث أيضاً تحول كبير في صادرات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية نحو آسيا التي زادت بنسبة كبيرة من وارداتها النفطية من هذه الدول. ومن المتوقع أن تستمر هذه الظاهرة خلال السنوات القادمة بفضل الاتفاقيات التجارية التي وقعتها هذه الدول وخاصة المملكة العربية السعودية مع عدة دول آسيوية خلال عام ٢٠٠٧، ويأتي هذا التحول نتيجة جهود الدول الأعضاء لتوسيع أسواق صادراتها وعدم الاعتماد على الأسواق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. أما من حيث الواردات فما زالت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يمثلان أهم شركاء الدول الأعضاء خاصة دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك أدى إبرام اتفاقيات للشراكة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى زيادة واردات هذه الدول.

٧٧- ويلاحظ أن الواردات من بقية الدول الأعضاء لا زالت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الواردات الأردن والجمهورية العربية السورية واليمن ولبنان. ففي الأردن تمثل الواردات من بقية الدول الأعضاء في الإسكوا المرتبة الأولى ثم تأتي بقية الواردات من الاتحاد الأوروبي. ونفس الوضع ينطبق على واردات الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية.

٧٨- وبصورة عامة، لا بد من الإشارة إلى أن صادرات الدول الأعضاء هي في معظمها صادرات نفطية ومواد أولية أو سلع زراعية. أي بمعنى آخر أنها سلع أولية وتمثل المنتجات الصناعية جزء بسيط من إجمالي الصادرات. ويمثل هيكل الصادرات أحد المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الصادرات العربية لاعتمادها على عدد محدود من السلع في معظمها سلع أولية. ويتطلب توسيع الصادرات توسيع الإنتاج المحلي والرفع من كفاءة المنتجات المحلية خاصة الصناعية لتستطيع المنافسة وبالتالي دعم الصادرات.

الجدول (١١) - التجارة بين الدول الأعضاء في الإسكوا^(*) والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية
كحصة من إجمالي التجارة للدول الأعضاء، لسنوات مختارة ٢٠٠٢، ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦
(بالنسبة المئوية)

الاتحاد الأوروبي			الولايات المتحدة الأمريكية			الدول الأعضاء		
٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦

٣٨,٢٢	٣٦,٨٢	٤٠,٣٠	٢٥,١٧	٢٨,٨٨	١٥,٥٩	٥,٥٧	٣,٥٥	٧,٢٦	التصدير	الأردن
٣٢,٣٨	٣٠,٠٣	٢٤,٤٤	٥,٣١	٦,٧٧	٧,٧٤	٢٧,٥٨	٢٤,٤٩	٣٠,٤٤	الاستيراد	
٧,٣٥	٧,٥٣	٩,٠٨	١,١٨	١,٦٥	٢,٣٢	٥,٩٠	٨,٥٠	٦,٤١	التصدير	الإمارات العربية المتحدة
٥,٢٣	٤,٩٤	٧,٥١	١١,٤٦	٥,٩٨	٧,٧٥	٢٩,٩٣	٣٣,٣٢	٣٥,٣٢	الاستيراد	
٨,٩٢	٨,٣٩	٧,٩٧	٢,٩٨	٢,٨٩	٤,٥١	٣,٣٨	٢,٩٢	٣,٩٩	التصدير	البحرين
٤٤,١٧	٣٨,٨١	٣٥,٨٢	٦,١٦	٥,٦٤	١١,٣٥	٢٣,٧٧	٢٧,٨٤	٢٤,٤٧	الاستيراد	
٨,٨٠	٨,٧٣	٧,٤٩	١٥,٨١	١٨,١٥	١٩,٠٩	١٤,٤٧	١٦,٣٦	١٥,٩٢	التصدير	المملكة العربية السعودية
٧,٩٧	٧,٧٦	٧,٩١	١٢,٢١	١٥,٣٠	١٦,٣١	٣٥,٢٤	٣١,٤١	٣٣,٠٤	الاستيراد	
٥٦,٢٤	٢٦,١٢	٢١,٨٦	١,٧٠	٣,١٧	٢,١٤	٣٢,٤٥	٥٠,٩٠	٥٦,٢٨	التصدير	الجمهورية العربية السورية
٣٦,٣٣	١٦,٩٣	٥,٧٤	١,٣٠	٤,٦٩	٤,٢١	٢٢,٠٥	٢٠,٠٩	٣٤,٠٩	الاستيراد	
٢,٨٢	٢,٦٨	٧,٥١	٤٦,٧٢	٥١,٩١	٣٧,٨٠	٢٤,٢٧	١٧,٧٥	٢٦,٣٢	التصدير	العراق
٣٦,٥٣	٣١,٩٤	١٤,٥٢	١١,٨٢	٩,٢٠	٠,٥٧	١٢,٨٩	١٨,٨١	٣١,١٢	الاستيراد	
٩,٠٨	١٠,٤٦	١٣,٠٥	٣,٧٠	٣,٢١	٢,٣٤	٢,٠١	٣,١٨	٣,٣٦	التصدير	سلطنة عُمان
٣٠,٣٦	٢٨,٦٥	٣٤,١٨	٨,١٢	٤,٧٢	٦,٥٥	٢٠,٩٢	٢٩,٢١	٢٢,٥٠	الاستيراد	
٤,٢٩	٥,٦٦	٩,١٢	٠,٧٦	١,٢٩	٢,٥٩	٧,٩٣	٢,٧٤	٢,٠١	التصدير	قطر
١٢,١٨	١٩,٧٤	١٧,٤١	٩,٢٧	٩,٥٤	١٣,٠٤	٤٤,٩٢	٤٥,٦٣	٣٥,٢٦	الاستيراد	
٣,٦٦	٣,٧٧	٣,٣٣	٩,٠٠	١٢,٣٧	١٢,٠٢	١٠,٨٩	٩,٨٩	١٠,١٨	التصدير	الكويت
١٧,١٤	١٣,٧٧	١٤,٣٦	١٤,٠٧	١٣,٠٢	١٢,٦٨	٣٠,٥٤	٣٧,٥٨	٣٥,٢٦	الاستيراد	
٥٧,٨٤	٥١,٧٨	٣٦,٣٥	٣,٣٣	٣,٦٩	٥,٨٩	١١,٠٠	١٤,٩٠	١٧,٤٨	التصدير	لبنان
٢٢,٠١	١٧,٢٩	١٢,٦٨	٩,٣٢	٥,٤٣	٢,٣٠	٤٠,٢٦	٤٩,٢٥	٥٢,١٢	الاستيراد	
١٥,٨٤	١٦,٣٨	٩,٣٨	١١,٣٣	١٠,٧٣	١٨,٢٧	٤٣,١٠	٣٩,٩٣	٤٠,٨٩	التصدير	مصر
٨,٥٩	٧,٤٧	٦,٦٤	١١,٣٨	١٢,٢٢	١٥,٨٥	٣١,٨٧	٣٧,١٦	٣٥,٤٨	الاستيراد	
١٠,٠٠	٧,٣٥	١٠,٢٤	٦,٧٥	١,١٦	٥,٤١	٢,٤٢	١,١٦	١,٠٠	التصدير	اليمن
٣٤,٢٢	٣٦,٨١	٤٠,٨٣	٤,٠٤	٤,٦٧	٤,٧٢	١٥,٩٥	١٩,١٤	١٥,٣٢	الاستيراد	

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, Database and Browser, February 2008, CDRom.

(*) باستثناء فلسطين بسبب عدم توافر بيانات موثوقة.

الجدول (١٢) صادرات كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى آسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لسنوات مختارة ٢٠٠٢، ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ (بالنسبة المئوية)

الولايات المتحدة (٢٠٠٦)	الاتحاد الأوروبي + الولايات المتحدة (٢٠٠٢)	آسيا (٢٠٠٦)	آسيا (٢٠٠٢)	
٧,١	٨,٧٣	٣٤,٣	٢٩,٢	دولة الإمارات العربية المتحدة
٣٠,٣	٣٥,١	٣٤,٧	٢٣,١	المملكة العربية السعودية

المصدر: ESCWA, based on IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, Database and Browser, February 2008, CDRom.

ج- الانفتاح التجاري للدول الأعضاء

٧٩- تشير الأرقام الواردة في الجدول (١٣) أن هناك تقدم تحقق خلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٦ بدرجات متفاوتة مع زيادة الانفتاح التجاري للدول الأعضاء. وجاء ذلك نتيجة لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وإبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحرير التجارة وزيادة الصادرات

مثل اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك اتفاقية إقامة المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث يشير مؤشر نسبة تجارة السلع والمنتجات المحلي الإجمالي إلى أن هذا المؤشر ارتفع في كل الدول الأعضاء بدرجات متفاوتة باستثناء الجمهورية العربية السورية حيث حقق انخفاضاً خلال الفترة المذكورة.

٨٠- أما من حيث ترتيب الدول العربية، نجد أن البحرين تأتي في المرتبة الأولى حيث حقق مؤشر نسبة تجارة السلع إلى الناتج المحلي حوالي ١٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، أما في المرتبة الثانية فقد جاءت سلطنة عمان حيث وصلت النسبة إلى ٧٣,٣ في المائة. وجاءت الكويت في المرتبة الثالثة بنسبة حوالي ٦٧ في المائة والمملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة بنسبة ٦٣ في المائة.

٨١- ويشير معدل نمو الصادرات السلعية إلى أن أداء الدول الأعضاء كان متفاوتاً. حيث حققت بعض الدول العربية متوسط نمو مرتفع في حين حققت بعض الدول الأخرى انخفاضاً في متوسط نسبة النمو. ومن الدول التي حققت متوسط نسبة نمو عالية الجمهورية اليمنية حيث ارتفع هذا المتوسط من حوالي ٩ في المائة إلى ٤٠,٤ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، والعراق ثانياً حيث وصل هذا المتوسط إلى ٣٣,٤ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بعد أن كان هذا المتوسط سالباً خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ وهذا يعود إلى الحرب التي جرت عام ٢٠٠٣ والحصار الاقتصادي الذي سبقها. كذلك ارتفع هذا المؤشر في الأردن من ١١,٣ إلى ٢٥,١ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ وفي البحرين من ١٤,٦ في المائة إلى ٢٥ في المائة خلال نفس الفترة. أما في الإمارات العربية المتحدة فقد ارتفع المتوسط من ١٤,٦ في المائة إلى ١٨,١ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. كذلك ارتفع هذا المتوسط في سلطنة عُمان من ٤,٥ في المائة إلى ١٧,٩ في المائة خلال نفس الفترة. أما في كل من الكويت ومصر ولبنان فقد ارتفع هذا المؤشر خلال السنوات المذكورة بدرجات متفاوتة. ففي الكويت انخفض هذا المؤشر في المتوسط من ٣٢ في المائة إلى ٢٨,٩ في المائة وفي لبنان انخفض المؤشر من حوالي ٤٦ في المائة إلى ٢٥,٤ في المائة. أما في مصر فقد انخفض هذا المؤشر من ٣٤,١ في المائة إلى ٢٨,٩ في المائة خلال نفس الفترة.

٨٢- إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه النتائج في الدول الرئيسية المصدرة للنفط ترجع بدرجة كبيرة إلى الزيادة في أسعار النفط خلال السنين الماضية وبالتالي فإن هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع في الأسعار وليس في الكميات. أي أن الارتفاع الكبير في نسبة صادرات النفط قد شوه هذه النتائج وعليه لا بد من النظر إليها بحذر.

الجدول (١٣) - مؤشرات الأداء التجاري في الدول الأعضاء في الاسكوا*،

٢٠٠٥، و٢٠٠٢

معدل نمو الصادرات السلعية (متوسط نسبة النمو سنوياً)		نسبة صادرات الخدمات التجارية إلى الصادرات السلعية		الافتتاح التجاري (تجارة السلع كنسبة منوية من الناتج المحلي الإجمالي)		
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٢	
٢٠,١١	١١,٢٥	١,٨٨	١,٥٥	٥٣,٢٢	٤٨,٦٧	الأردن
١٨,٠٥	١٤,٥٩	الإمارات العربية المتحدة
١٩,٧٧	١٤,٤٥	٦,٠٣	٥,٨٧	١٥٣,٨٧	١٣٤,٢٠	البحرين
..	٢٨,٦٨	٢٨,١٣	١٣,٥٧	٦٣,٢٣	٤٩,٠٣	المملكة العربية السعودية
٨,١	(١٢,٣٣)	٢,٠٥	٢,٩٥	٣٥,٢٥	٤٠,٧٣	الجمهورية العربية السورية
٣٣,٣٦	(٢٦,١٩)	العراق

سلطنة عُمان	٦٤,٢٨	٧٣,٢٧	١٨,٢٧	٢٢,٧٤	٤,٤٥	١٧,٨٥
قطر	٢٤,٢٤	..
الكويت	٥٥,٦٤	٦٦,٨٧	٩,٧٥	٩,٦١	٣٢	٢٨,٨٨
لبنان	٤٥,٧٦	٢٥,٤١
مصر	٧,٨٤	١٢,٣٤	٠,٤٦	٠,٧٣	٣٤,٠٦	٢٨,٨٦
اليمن	٤٤,٢٧	٤٦,٤٤	٢٠,٢٨	١٧,٢٤	٨,٦٦	٤٠,٤٢

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، UNCTAD, Handbook of Statistics 2006-2007.
 ESCWA, based on IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, Database and Browser, February 2008, CDRom

(*) باستثناء فلسطين بسبب عدم توافر بيانات موزونة.

(..) بيانات غير متوفرة

الجدول (١٤) - عدد السلع المصدرة ومؤشرا التنوع والتركز في الدول الأعضاء في الاسكوا*، ٢٠٠٢، و ٢٠٠٥

عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع		مؤشر التركيز		
	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٢	٢٠٠٥	
الأردن	١٩٢	٢٠٠	٠,٦٣١	٠,٦٢١	٠,١٥
الإمارات العربية المتحدة	٢٤٤	٢٥٤	٠,٦٧٢	٠,٦٧	٠,٤١٢
البحرين	١٣١	١٣٨	٠,٨٢٢	٠,٨٥١	٠,٧٩٥
المملكة العربية السعودية	٢٢٤	..	٠,٨٤٣	..	٠,٧٥٥
الجمهورية العربية السورية	١٠٤	١٦١	٠,٥٤٦	٠,٥٨٥	٠,٥٣٧
العراق	٤٩	..	٠,٧٩١	..	٠,٩٧٥
سلطنة عُمان	٢١٦	٢٠٢	٠,٧٣٣	٠,٧٤١	٠,٦٥٨
قطر	١٢٧	٢٢٧	٠,٨٣٧	٠,٨٥٢	٠,٥٦٨
الكويت	١٣٩	..	٠,٨٢٨	..	٠,٦٣٧
لبنان	١٨٤	٢٤٠	٠,٦٤٣	٠,٦٥٣	٠,١٢٥
مصر	٢٣٣	٢٤٠	٠,٦٧٥	٠,٦٧٤	٠,٣١٩
دول أخرى مختارة					
البرازيل	٢٥٧	٢٤٩	٠,٤٩	٠,٤٨٤	٠,٠٨٩
البرتغال	٢٤٤	٢٥٣	٠,٤٥٨	٠,٣٩٢	٠,١٠٣
ماليزيا	٢٥٨	٢٥٨	٠,٥٠٧	٠,٤٦٩	٠,١٨٧

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، UNCTAD, Handbook of Statistics 2006-2007.

(*) باستثناء فلسطين واليمن بسبب عدم توافر بيانات موزونة.

باء - تنفيذ الالتزامات تجاه منظمة التجارة العالمية

٨٣- يلاحظ من الجدول (١٥) أن الدول الأعضاء قامت بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف. يشير الجدول إلى أن التعريفات الجمركية على السلع بما في ذلك السلع الزراعية كانت أقل من التعريفات التي التزمت بها الدول الأعضاء من خلال اتفاقيات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وهذا يدل على أن الدول الأعضاء كانت ملتزمة بسياسات تحرير التجارة وخفض الرسوم الجمركية من أجل الانخراط بصورة أكبر في التجارة الدولية وبالتالي الإسراع في تكاملها مع الاقتصاد العالمي. وبالرغم من أن التعريفات الجمركية التي التزمت بها هذه الدول تختلف بين مجموعة الدول الأعضاء الموقعة على اتفاقية الجات أي قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية

ومجموعة الدول التي انضمت بعد إنشاء هذه المنظمة، حيث كان لمجموعة الدول الأولى مرونة أكبر في المفاوضات وبالتالي نلاحظ أن التعريفات التي التزمت بها هي أعلى من تلك التعريفات التي التزمت بها الدول التي انضمت بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية. فإذا قارنا بين التعريفات التي التزمت بها الكويت أو مصر وهي من أوائل الدول الأعضاء التي انضمت إلى اتفاقيات الجات والتزامات الأردن التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ نلاحظ فرق كبير بين هذه الالتزامات سواء المتعلقة بكافة أنواع السلع أو السلع الزراعية والسلع غير الزراعية.

٨٤- حيث نلاحظ إجمالاً ارتفاعاً في مستوى التعريفات على السلع الزراعية التي التزمت بها الدول الأعضاء وحتى تلك التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية بعد عام ٢٠٠٠ مثل الأردن التي التزمت بتعريفات في حدود ١٦,٣ في المائة لكافة أنواع السلع في حين كان التزامها بخصوص السلع الزراعية ٢٣,٧ في المائة. ومصر كان التزامها ٣٧,٢ في المائة كمتوسط لكافة أنواع السلع في حين كان التزامها نحو السلع الزراعية في متوسط بلغ أكثر من ٩٥ في المائة. وهذا يشير إلى أن الدول الأعضاء وخاصة الزراعية أصرت في مفاوضاتها على أن تكون التزاماتها نحو السلع الزراعية أعلى من بقية السلع كنوع من الحماية للسلع الزراعية المحلية.

٨٥- إلا أن التعريفات المطبقة في الدول الأعضاء هي في مجملها أقل من التعريفات الملزم بها أثناء المفاوضات للدخول لاتفاقيات الجات أو بعد ذلك لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال نلاحظ أن الأردن الذي كان التزم بأن تكون التعريفات الجمركية في المتوسط على كافة أنواع السلع ١٦,٣ في المائة فإن التعريفات المطبقة لا تتعدى ١٣,١ في المائة عام ٢٠٠٣. أما في مصر فإن التعريفات المطبقة على كافة أنواع السلع كانت في المتوسط ١٩,٩ في المائة عام ٢٠٠٢ في حين كان التزامها ٣٧,٢ في المائة. أما السلع الزراعية فنلاحظ كذلك أن التعريفات المطبقة أقل من التعريفات الملزم بها وهذا يعكس سياسة الانفتاح التجاري التي تتبعها هذه الدول. ففي مصر كانت التعريفات الملزم بها نحو السلع الزراعية في المتوسط ٩٥,٣ في المائة في حين كانت التعريفات المطبقة في المتوسط في حدود ٢٢,٨ في المائة عام ٢٠٠٢.

٨٦- أما بخصوص تنفيذ اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فنلاحظ كذلك أن الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقية قد أوفت بالتزاماتها وهذا يدل على جدية الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية التي تعتبر أحدث اتفاقية تهدف إلى تحرير التجارة العربية البينية ودعم التكامل الاقتصادي الإقليمي. حيث تم إلغاء جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية المصدر من الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٥ أي سنتين قبل الوقت المحدد في عام ٢٠٠٧. ويدل ذلك على جدية الدول العربية في دعم التبادل التجاري البيني. إلا أنه بالرغم من ذلك لا زالت هناك عقبات أخرى تعوق حرية التبادل التجاري العربي البيني. ومن أهم تلك العقبات الاتفاق على شهادات المنشأ والعقبات غير الجمركية مثل العقبات الإدارية وكذلك ارتفاع كلفة النقل بين الدول العربية. كما أن هناك عقبات أخرى تتعلق بنوعية المنتجات العربية وخاصة في ظل الانفتاح التجاري العالمي والمنافسة الشديدة التي تتعرض لها المنتجات من مختلف دول العالم. وبالرغم من التحسن الذي طرأ على التجارة العربية البينية خلال السنوات الأربع الماضية والتي يمكن أن ترجع أسبابها إلى تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تشير الأرقام إلى أن التجارة العربية البينية قد وصلت عام ٢٠٠٦ إلى ١١,٣ في المائة بعد أن كانت ٩,٧٤ في المائة عام ٢٠٠٢. كذلك يجب الإشارة إلى عامل مهم يؤثر على نسبة التجارة العربية البينية وهو عامل صادرات النفط والتي تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من الصادرات لدول المنطقة. إن هذه الصادرات هي في معظمها إلى دول غير أعضاء في الإسكوا العربية وذلك نظراً لأن الصادرات النفطية تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من الصادرات للدول الأعضاء في حين لا تمثل الواردات النفطية إلا نسبة محدودة في المائة الأمر الذي لا يترك مجالاً كبيراً لزيادة نسبة

التجارة العربية البينية التي هي في الأساس غير نفطية. كذلك يلاحظ في المقابل أن الآلات والمعدات بما في ذلك معدات النقل تمثل أكبر نسبة من الواردات للدول الأعضاء في حين أن هذه المنتجات لا تمثل إلا نسبة محدودة جداً للصادرات الأمر الذي يعني أن هذه الواردات تأتي في المقام الأول من دول غير الدول الأعضاء في الإسكوا ومن دول غير عربية أيضاً. وإذا حسبنا التجارة العربية البينية بدون النفط نلاحظ أنها ترتفع إلى حدود ١٨,٠٢ في المائة وهي نسبة تعتبر معقولة في ظل الظروف والعقبات التي تمت الإشارة إليها. كذلك نلاحظ أن هذه النسبة هي فقط لتجارة السلع ولا تشمل الخدمات ولذلك فإن التجارة البينية ستكون أعلى لو اشتملت تجارة الخدمات.

الجدول (١٥) - التعريفات المثبتة والتعريفات المطبقة في الدول الأعضاء في الإسكوا والأعضاء في منظمة التجارة العالمية لأعوام مختارة

الإمارات العربية المتحدة	الأردن	البحرين	المملكة العربية السعودية	الكويت	قطر	مصر	
التعرفة المثبتة: المتوسط البسيط للرسوم حسب القيمة							
١٤,٧	١٦,٤	٣٤,٤	١١,٩	١٠٠,٠	١٦,٠	٣٦,٨	كافة أنواع السلع
٢٥,٤	٢٣,٨	٣٨,٩	٢١,٤	١٠٠,٠	٢٥,٧	٩٦,١	السلع الزراعية
١٣,١	١٥,٢	٣٣,٤	١٠,٥	١٠٠,٠	١٤,٥	٢٧,٧	السلع غير الزراعية
التعريف المطبقة: المتوسط البسيط للرسوم حسب القيمة							
٢٠٠,٦	٢٠٠,٦	٢٠٠,٦	٢٠٠,٦	٢٠٠,٦	٢٠٠,٦	٢٠٠,٥	السنة
٥,٠	١١,٥	٥,١	٥,٢	٤,٩	٥,٢	١٩,٣	كافة أنواع السلع
٦,٥	١٨,١	٧,٢	٧,٨	٥,٢	٧,٦	٦٦,٦	السلع الزراعية
٤,٨	١٠,٤	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	١٢,٢	السلع غير الزراعية

المصدر: منظمة التجارة العالمية، قاعدة بيانات بشأن الموجزات القطرية.

جيم - التجارة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

٨٧- أبرمت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي اتفاقية منطقة تجارة حرة عام ١٩٨٣. إلا أن نسبة التجارة الخارجية البينية لهذه الدول ظلت خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠٠٢ تتراوح بين ٦-٨ في المائة من إجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول. ولكن يلاحظ أنه منذ الاتفاق على تعرفه جمركية موحدة ساهمت في تسريع التجارة البينية بين هذه الدول. حيث ارتفعت نسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية من ٨ في المائة عام ٢٠٠٢ أي قبل إبرام اتفاقية التعرفة الجمركية الموحدة إلى ١٢ في المائة عام ٢٠٠٦. ويلاحظ أن العقبات التي تواجه التجارة البينية لدول الخليج العربية تشبه بدرجة كبيرة المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية. حيث أن سيطرة الصادرات النفطية على التجارة الخارجية لدول الخليج العربية تحد من ارتفاع نسبة نمو التجارة البينية لهذه الدول. كذلك نجد استمرار وجود عراقيل غير جمركية مثل العقبات الإدارية. إلا أن إنشاء السوق الخليجية المشتركة ستؤدي إلى إزالة العراقيل الإدارية التي تواجه التبادل التجاري بين هذه الدول وبالتالي سوف تؤدي إلى زيادة نسبة التجارة البينية لهذه المجموعة من الدول.

رابعاً - الديون وإدارة الديون

ألف - الديون الخارجية في بعض الدول الأعضاء

٨٨- بالرغم من التحسن الكبير الذي حققته الدول الأعضاء المدينة في تخفيف العبء الناتج عن الديون خلال السنوات الماضية سواء كان ذلك بإعادة الجدولة أو إلغاء الديون أو تحويلها إلى استثمارات فإن هذه المجموعة من الدول لا زالت تعاني من مشكلة تتعلق بالديون وخدمة الدين. وتشير الأرقام في الجدول (١٦) أن حجم الدين في الأردن انخفض خلال السنوات الخمس الماضية من ٧٥٣٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٧٣٠٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦، ونسبته من إجمالي الناتج المحلي انخفضت أيضاً من ٧٨,٨ في المائة إلى ٥١,٣ في المائة خلال نفس الفترة. إلا أن خدمة الدين ارتفعت خلال نفس الفترة من ٥٨٠,٩ مليون دولار إلى ٦٢٧,٥ مليون دولار. أما خدمة الدين كنسبة من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات فقد انخفضت من ١٢,٨ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٨,٢ في المائة عام ٢٠٠٦، وتشير هذه النسب إلى أن الأردن استطاع أن يخفض نسبة خدمة الدين الأمر الذي في حالة استمراره سيكون له تأثيراً إيجابياً على قدرة الاقتصاد على توفير الموارد المحلية لتمويل التنمية.

٨٩- أما في الجمهورية العربية السورية فقد ارتفع رصيد الدين الخارجي من ٣٨٩٠,١ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٥٣٣٣,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٦، و انخفضت نسبته من إجمالي الناتج المحلي إلى ١٥,٦ في المائة عام ٢٠٠٦ مقارنة بنسبة ١٨,٨ في المائة عام ٢٠٠٢. كذلك انخفضت قيمة خدمة الديون الخارجية من ٣٦٨ مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣٣٦ مليون دولار عام ٢٠٠٦.

٩٠- أما الديون الخارجية في لبنان فقد ارتفعت من ١٤,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦، وارتفعت نسبته من إجمالي الناتج المحلي من ٧٦,٥ في المائة إلى ٨٦,٥ في المائة خلال نفس الفترة. أما خدمة الدين فقد ارتفعت من ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦. أي أن خدمة الدين في لبنان تعتبر الأكثر حجماً مقارنة ببقية الدول الأعضاء الأمر الذي يعني أن لبنان يعتبر من أكثر الدول التي تعاني من عبء خدمة الدين مقارنة ببقية الدول، خاصة إذا نظرنا إلى تواضع حجم الصادرات خلال الفترة المذكورة مقارنة بمصر وهي الدولة الثانية من حيث قيمة خدمة الدين. أي أنه بالرغم من أن مصر تأتي في المرتبة الأولى من حيث رصيد الدين الخارجي إلا أن لبنان يأتي في المرتبة الأولى اعتباراً من عام ٢٠٠٣ من حيث مدة خدمة الدين ونسبته إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال نفس الفترة. أي بمعنى آخر أن لبنان يعتبر أكثر البلدان الأعضاء التي تعاني من عبء خدمة الديون. وهذا يرجع إلى أن معظم الديون اللبنانية لبنوك خاصة مما يعني ارتفاع نسبة الفائدة. ولولا إجراءات تخفيض عبء الديون التي استطاعت الدولة الحصول عليها خلال السنوات الماضية لكانت خدمة الديون أكثر ارتفاعاً.

٩١- أما الدين الخارجي في مصر فقد شهد نوعاً من الاستقرار خلال السنوات الخمس الماضية حيث راوح رصيد هذا الدين ٢٨,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢ و ٢٨,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وجاء ذلك نتيجة إجراءات تخفيض عبء الديون خلال السنوات الماضية. وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي، فقد انخفض رصيد الدين من الخارجي من ٣٣,٩ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٢٧ في المائة عام ٢٠٠٦. وهذا يدل على نجاح الدولة في سياستها الرامية إلى خفض قيمة الدين الخارجي. أما خدمة الدين الخارجي فقد ارتفعت خلال نفس من ٢,٠ مليار دولار إلى ٣,٥ مليار دولار.

٩٢- أما في الجمهورية اليمنية فقد تراوح رصيد الدين الخارجي ما بين ٥,٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ و ٥,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وجاء ذلك بفضل جهود الدولة في خفض قيمة الدين الخارجي وإلغاء وشطب ديون الاتحاد السوفيتي السابقة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبة رصيد الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من ٤٦,٦ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٢٥,٨ في المائة عام ٢٠٠٦. إلا أن قيمة خدمة الدين ارتفعت خلال نفس الفترة من ١٨٤ مليون دولار إلى ٢٢٧ مليون دولار.

الجدول (١٦) - الديون الخارجية وخدمة الدين في الدول الأعضاء في الاسكوا وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٠-٢٠٠٦ (بملايين الدولارات وكنسبة مئوية)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأردن	٦٧٥٤,٠	٧٠٠٠,٠	٧٥٣٦,٠	٧٥٩٤,٠	٧٥٣٤,٠	٧١٢٢,٠	٧٣٠٥,٠
	٧٩,٨	٧٨,١	٧٨,٨	٧٤,٦	٦٦,٢	٥٦,١	٥١,٣
	٦٣٨,٦	٦٠١,٠	٥٨٠,٩	١٠٥٥,٠	٦٩٣,٦	٥٩٤,٢	٦٢٧,٥
	١٨,١	١٥,٩	١٢,٨	٢١,٩	١١,٧	٩,٠	٨,٢
	٤٠٨٢,٧	٣٦٩٢,١	٣٨٩٠,١	٤١٣٧,٢	٤٣١٨,٢	٤٩٠٣,٧	٥٣٣٣,٦
الجمهورية العربية السورية	٢١,٦	١٨,٢	١٨,٨	١٩,١	١٧,٦	١٧,٥	١٥,٦
	٣٥٠,٠	٣٦٠,٠	٣٦٨,٠	٣٣٨,٠	٣٣٢,٠	٣٣٨,٠	٣٣٦,٠
	٦,٨	٦,٣	٥,٦	٥,٩	٦,١	٥,٥	٣,٧
	٣٥٥٥,٠	٣٧٤٤,٠	٤٧٠٨,٠	٣٩٦٣,٠	٣٨٧٢,٠	٣٨٥٩,٠	٤١٧٤,٠
	١٧,٩	١٨,٨	٢٣,٢	١٨,٢	١٥,٦	١٢,٥	١١,٧
عمان	٩٥١,٠	٩١٦,٠	٦٨٢,٧	٤٠٤,٢	٢٦٧,٢	٢٣٩,٣	٢٤٦,٣
	٧,٩	٧,٨	٥,٨	٣,٣	١,٩	١,٢	١,١
	٦٩٩٣,٠	٩٣٨٠,٠	١٤٣١٣,٠	١٥٣٤٥,٠	١٨١٢٥,٠	١٨٨٦٦,٠	٢٠١٤٦,٠
	٤١,٩	٥٥,٠	٧٦,٥	٧٧,٥	٨٣,٣	٨٥,٦	٨٦,٥
	٩٧٥,٠	١٢٩١,٠	٢٢٤٢,٠	٢٨٣٩,٠	٣٩٠٧,٠	٣١١٣,٠	٣٩٦٢,٠
لبنان	٣٤,٣	٤٩,٧	٣٩,٨	٢٥,٤	٣٣,٢	٢٣,٧	٢٧,٩
	٢٧١٠,٩	٢٧٩٣١,٠	٢٨٨٣٨,٠	٣٠٥٤٨,٠	٣١٠٩٩,٠	٢٩٦٩٢,٠	٢٨٩٥٩
	٣٩٦٢,٠	٣١١٣,٠	٢٨٣٩,٠	٢٢٤٢,٠	٣٩٠٧,٠	٣١١٣,٠	٣٩٦٢,٠
	٣٤,٣	٤٩,٧	٣٩,٨	٢٥,٤	٣٣,٢	٢٣,٧	٢٧,٩
	٢٧١٠,٩	٢٧٩٣١,٠	٢٨٨٣٨,٠	٣٠٥٤٨,٠	٣١٠٩٩,٠	٢٩٦٩٢,٠	٢٨٩٥٩
مصر	٢٧,٨	٢٨,٧	٣٣,٩	٣٧,٧	٣٩,٦	٣٣,٢	٢٧,٠
	٢٧,٨	٢٨,٧	٣٣,٩	٣٧,٧	٣٩,٦	٣٣,٢	٢٧,٠

٣٤٨٦,٠	٣١١١,٠	٢٧٠٣,٠	٢٧٧٦,٠	٢٠٣٣,٠	١٦٥١,٠	١٧٨٢,٠	خدمة الدين الخارجي	اليمن
٨,٩	٩,٧	١٠,٢	١٣,٥	١١,٨	٩,٣	٨,٦	خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات	
٥٤٦٨,٩	٥١٦٨,٥	٥٣٣٥,٨	٥٣٠١,٠	٤٩٧٣,٠	٤٨٦٩,٩	٤٩٣٥,٣	رصيد الدين العام	
٢٥,٨	٣٠,٠	٣٨,٥	٤٥,٠	٤٦,٦	٤٩,٤	٥١,١	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٢٢٧,٠	٢٠٨,٠	٢٥٢,٠	١٧٨,٠	١٨٤,٠	٢٤٠,٢	٢١٧,٧	خدمة الدين الخارجي	
٢,٩	٣,١	٥,٠	٤,٢	٤,٦	٦,٥	٥,٢	خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧ (الملحق ٦/٩ و ٧/٩ و ٨/٩ و ٩/٩)

باء - الديون الداخلية في بعض الدول الأعضاء

٩٣- في الوقت الذي حققت فيه الدول الأعضاء نجاحات متفاوتة في خفض الديون الخارجية عن طريق إعادة جدولة وشطب الديون وبالتالي خففت نسبياً من أعباء خدمة هذه الديون، يلاحظ ارتفاع حجم الدين الداخلي نتيجة اقتراض الحكومات من الجهاز المصرفي المحلي لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري.

٩٤- وفي حين أن الديون الخارجية كانت مقتصرة بالدرجة الأولى على الدول ذات الاقتصاد المتنوع فإن مشكلة الديون الداخلية تعاني منها أكثر الدول الأعضاء بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ويأتي الدين الداخلي في مصر في المرتبة الأولى حيث ارتفعت قيمته من ٧٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦، أي ارتفعت نسبة الدين الداخلي من إجمالي الناتج المحلي فقد من ٨٧,١ في المائة إلى ٩٦,١ في المائة خلال نفس الفترة. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية حيث وصل رصيد الدين الداخلي عام ٢٠٠٦ إلى ٤٧ مليار دولار (الجدول ١٧). وقد انخفض رصيد الدين الداخلي في المملكة العربية خلال السنوات الماضية نتيجة مساع الحكومة بدفع جزء من هذا الدين، حيث أدى ذلك إلى خفض رصيد الدين الداخلي من ١٧٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٤٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي انخفض رصيد الدين الداخلي من ٧٧,٨ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ١٣,٥ في المائة عام ٢٠٠٦. أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها الجمهورية العربية السورية برصيد دين داخلي بلغ ١٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٦. وبالرغم من انخفاض حجم هذا الدين خلال السنوات الماضية إلا أنه ما يزال أكبر من رصيد الدين الخارجي. أما كنسبة من إجمالي الناتج المحلي فقد انخفض من حوالي ٧٥ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٣٩,٣ في المائة عام ٢٠٠٦. وتأتي الكويت في المرتبة الرابعة حيث بلغ رصيد الدين الداخلي ٩,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بعد أن كان ١١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢. وقد انخفضت نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩ في المائة عام ٢٠٠٦ من ٣٣ في المائة عام ٢٠٠٢.

٩٥- وقد استخدمت بعض الدول عائدات النفط في دفع جزء من الدين العام الداخلي. كذلك يعود الانخفاض إلى استخدام الحكومات لآليات أخرى لتمويل عجز الحكومة والتخفيض من الاقتراض المباشر من الجهاز المصرفي. حيث استخدمت بعض الدول آلية إصدار السندات وسمحت للبنوك الأجنبية بالمشاركة في تمويل هذه السندات. كذلك فإن تقليص دور الحكومة في الاقتصاد في كثير من الدول الأعضاء أدى إلى خفض قيمة الاقتراض الذي كانت تقوم به هذه الحكومات لتمويل الإنفاق الحكومي

بما في ذلك الإنفاق الاستثماري. ويلاحظ في السنوات الأخيرة أن القطاع الخاص أصبح يلعب دوراً أكبر وبالتالي انخفضت نسبة الاستثمارات العامة أي استثمارات القطاع العام.

٩٦- كذلك يلاحظ أن اتجاه الدين الداخلي في الدول الأعضاء هو في مجمله اتجاه تنازلي أي أن هذا الدين ينخفض من سنة إلى أخرى باستثناء مصر والأردن والبحرين حيث لا زال اتجاه الدين الداخلي تصاعدي وهذا يعني أن هذه الدول لا زالت تعتمد على الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة.

الجدول (١٧) - الديون الداخلية في الدول الأعضاء في الاسكوا وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٠-٢٠٠٦ (بملايين الدولارات وكنسبة مئوية)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠		
٤١٧٦,٣	٣٤٧٩,٥	٢٩٣٦,٥	٢٥٥٩,٩	٢٣٣٢,٤	١٩٦٧,٦	١٦٩٦,٨	رصيد الدين الداخلي	الأردن
٢٩,٣	٢٧,٤	٢٥,٨	٢٥,٢	٢٤,٧	٢٢,٣	٢٠,١	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٢٤٨٢,٧	٢٦٣٤,٣	١٥٨١,٠	١٥٧٣,١	١٥٦٥,١	١٣٥٩,٦	١١٨١,١	رصيد الدين الداخلي	البحرين
١٥,٧	١٩,٦	١٤,٤	١٦,٤	١٨,٥	١٧,١	١٤,٨	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٤٧٠٤٨,٠	١٢٢٥٧٢,٥	١٦٥٣٣٩,٠	١٧٦٢٩٠,٠	١٤٦٧٣٥,٩	١٣٣٦٦١,٧	١١٦٦٩٧,٥	رصيد الدين الداخلي	المملكة العربية السعودية
١٣,٥	٣٨,٩	٦٦,٠	٧٠,٤	٧٧,٨	٧٣,٠	٦١,٨	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
١٣٤١٩,٩	١٤٦٣٥,٤	١٤٧٠٠,٩	١٣٨٦٣,٠	١٥٤٣٣,٣	١٥٥١٩,٦	١١١٣١,٠	رصيد الدين الداخلي	الجمهورية العربية السورية
٣٩,٣	٥٢,٤	٦٢,٦	٦٤,٠	٧٤,٨	٨٠,٥	٥٩,٣	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
..	..	١٥٦٥,١	١٤٧٧,٩	١٣٩٥,٣	١٣١٧,٣	١٢٤٣,٧	رصيد الدين الداخلي	عمان
..	..	٦,٣	٦,٨	٦,٩	٦,٦	٦,٣	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
..	..	١٠٨٥٤,٧	٩٢٢٢,٤	٧٨٣٧,١	٦٦٥٩,٩	٥٠٧٤,٥	رصيد الدين الداخلي	قطر
..	..	٣٤,٢	٣٩,١	٣٩,٨	٣٨,٩	٣٠,٨	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٩١٩٨,٦	١٠٠٨٦,٨	١٠٢٩٣,٢	١١١٣٥,٢	١١٥٩٢,٠	١٢٢٢٨,٠	١٢٩٧٤,٨	رصيد الدين الداخلي	الكويت
٩,٠	١٢,٠	١٧,٤	٢٤,١	٣٣,٠	٣٥,٨	٣٦,٢	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٢٠٠٣٥,٩	١٩٣٣٠,٣	١٧٤٨٩,٤	١٧٨٠٦,٣	١٦٧٨٤,٣	١٨٧٢٨,٦	١٨٠١٧,٤	رصيد الدين الداخلي	لبنان
٨٦,٠	٨٧,٧	٨٠,٣	٩٨,٣	٩٦,٦	١١١,٩	١٠٩,٣	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
١٠٣١٨٠,٠	٨٨٣٩٠,٠	٧٠٣٦٧,٤	٦١٤٣٢,٠	٧٣٢٨٩,٠	٥٠٦٠٠,٠	٤٧٧٠٥,٠	رصيد الدين	مصر

							الداخلي
٩٦,١	٩٨,٧	٨٩,٦	٧٥,٤	٨٧,١	٥٦,٠	٤٨,٩	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٨٠٧,٣	٩٦٦,٧	٩٤٠,٥	٢٧٧,٠	٢٧٧,٠	٤٤٤,١	١٠١٧,٩	رصيد الدين الداخلي
٣,٨	٥,٦	٦,٨	٢,١	٢,٧	٤,٧	١١,٠	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٧، ٢٠٠٦، ٢٠٠٥، ٢٠٠٤، ٢٠٠٣، ٢٠٠٢ (الملاحق رقم ٧/٦)
(..) تعني بيانات غير متوفرة.

خامساً- تعزيز التعاون المالي والفني الدولي من أجل التنمية

ألف - المساعدات الرسمية للتنمية

٩٧- تمثل المساعدات الرسمية للتنمية لبعض الدول الأعضاء عنصراً هاماً من عناصر التمويل الخارجية. ومن الدول التي تعتمد على هذا المصدر الأردن ومصر ولبنان واليمن والعراق وفلسطين. ويأتي العراق، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها حالياً. في المرتبة الأولى من بين الدول الأعضاء في مجال تدفق المساعدات الرسمية للتنمية. فقد ارتفع تدفق هذه المساعدات من حوالي ١٠٠ مليون دولار فقط عام ٢٠٠٠ إلى ٨٦٦١ مليون دولار عام ٢٠٠٦. وتأتي فلسطين في المرتبة الثانية حيث ارتفعت المساعدات الرسمية للتنمية خلال السنوات الماضية من ٦٣٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٤٩ مليون دولار عام ٢٠٠٦، وقد ارتفعت هذه المساعدات بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي من ١٥,٥ في المائة إلى حوالي ٣٥ في المائة خلال نفس الفترة. أما الأردن فنلاحظ استقرار في تدفق المساعدات الرسمية للتنمية خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٦. حيث تراوحت هذه المساعدات بين ٥٥٢,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٥٨٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦. إلا أنها انخفضت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٥ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٤,١ في المائة عام ٢٠٠٦ (الجدول ١٨).

٩٨- وقد انخفضت المساعدات الرسمية للتنمية المقدمة خلال السنوات الماضية إلى عدد من الدول الأعضاء. ففي الجمهورية العربية السورية انخفضت المساعدات من حوالي ١٥٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٧ مليون دولار فقط عام ٢٠٠٦. كما انخفضت أيضاً المساعدات الرسمية للتنمية المقدمة إلى مصر من حوالي ١٣٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٨٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٦ (الجدول ١٨).

الجدول (١٨) - المساعدات الرسمية للتنمية إلى الدول الأعضاء في الاسكوا وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٠-٢٠٠٦

(بملايين الدولارات وكنسبة مئوية)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأردن	٥٥٢,٥	٤٤٩,٠	٥٣٦,٨	١٢٤٧,٨	٦٠١,٣	٦٦٧,٧	٥٧٩,٦
البحرين	٦,٥٣	٥,٠٠	٥,٦١	١٢,٢٨	٥,٢٢	٥,١٩	٤,٠٧
	٤٩,١	١٧,٨	٧٠,٤	٧٧,٢	٥٧,٤

							الرسمية للتنمية	
..	..	٠,٥٢	٠,٨٠	٠,٨٣	٠,٢٢	٠,٦٢	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٢٤,٩	٢٥,٦	٢٠,١	١١,٨	١٦,٦	١٣,٠	٢١,٩	المساعدات الرسمية للتنمية	المملكة العربية السعودية
٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٢٦,٧	٧٨,٧	١٠٦,٠	١١٧,٥	٧٦,٥	١٥٢,٩	١٥٧,٩	المساعدات الرسمية للتنمية	الجمهورية العربية السورية
٠,٠٨	٠,٣١	٠,٤٥	٠,٥٤	٠,٣٧	٠,٧٦	٠,٨٣	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٨٦٦١,٣	٢٢٠٥١,٦	٤٦٥٠,٠	٢٢٥٠,١	١٠٦,٣	١٢١,٢	٩٩,٦	المساعدات الرسمية للتنمية	العراق
٢٠,٦٣	٦٩,٥٢	١٣,٨٠	١١,٣١	٠,٤٠	٠,٤١	٠,٣٠	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٣٤,٨	٣٠,٧	٥٤,٥	٣٧,٨	٤٠,١	١,١	٤٥,٠	المساعدات الرسمية للتنمية	سلطنة عُمان
٠,١٠	٠,١٠	٠,٢٢	٠,١٧	٠,٢٠	٠,٠١	٠,٢٣	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
١٤٤٨,٨	١١١٥,٨	١١٣٦,٨	٩٧١,٦	١٦١٦,٤	٨٦٩,٤	٦٣٧,٣	المساعدات الرسمية للتنمية	فلسطين
٣٤,٧٢	٢٤,٩١	٢٦,٩٣	٢٤,٧٨	٤٦,٤٠	٢٢,٧٨	١٥,٤٩	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٧٠٧,٣	٢٤٣,٦	٢٦٤,١	٢٢٥,١	٤٥٢,٢	٢٤٢,٥	١٩٩,٣	المساعدات الرسمية للتنمية	لبنان
٣,٠٤	١,١٠	١,٣٤	١,٢٤	٢,٦٠	١,٤٥	١,٢١	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٨٧٢,٨٧	٩٩٥,١	١٤٥٥,٦	٩٨٦,٨	١٢٣٦,٩	١٢٥٥,٦	١٣٢٧,٧	المساعدات الرسمية للتنمية	مصر
٠,٨١	١,١٢	١,٨٥	١,٢١	١,٤٤	١,٣٩	١,٣٦	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
٢٨٤,٤	٣٣٦,٣	٢٥٣,٧	٢٣٣,٧	٥٨٢,٥	٤٥٨,٠	٢٦٢,٨	المساعدات الرسمية للتنمية	اليمن
١,٣٤	٢,٠٦	١,٩٦	٢,٠٧	٥,٦٦	٤,٧٤	٢,٧٦	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: OECD والتقارير الاقتصادية العربي الموحد ٢٠٠٧.

(..) تعني بيانات غير متوفرة.

٩٩- وتلعب المساعدات الرسمية للتنمية دوراً مهماً في دعم التعاون الاقتصادي للدول. حيث تمثل هذه المساعدات جزء من العون المالي الذي تقدمه الدول المانحة إلى الدول النامية لمساعدتها في سد فجوة الموارد الداخلية التي تعاني منها. وعليه تعهدت الدول المانحة بصرف ٠,٧ في المائة من

إجمالي الناتج القومي لديها كمساعدة رسمية للتنمية للدول النامية. إلا أن هذا الهدف لم يتحقق إلا في عدد محدود من الدول المانحة الأمر الذي جعل تدفق هذه المساعدات دون المطلوب، وبالتالي لم تبلغ المساهمة المرجوة في تمويل التنمية بالدول النامية وخاصة الدول الأقل نمواً منها. وبالرغم من أن المساعدات الرسمية للتنمية قد ارتفعت عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٠٦ مليار دولار إلا أنها انخفضت عام ٢٠٠٦ بحوالي ٥ في المائة. كما أن هذه المساعدات جاءت نتيجة للمساعدات العاجلة المقدمة للدول الآسيوية التي تعرضت إلى إعصار تسونامي وبعض الدول التي تعاني من الحروب أو الظروف السياسية غير المستقرة مثل العراق.

١٠٠- وتعاني المساعدات الرسمية للتنمية من بعض الشروط التي لا توفر المرونة اللازمة للدول المستفيدة في الانتفاع بهذه المساعدات، عندما يتم ربط تقديم المساعدات بشروط سياسية أو اقتصادية أو تجارية تحد من قدرة الدول المستفيدة من توظيف هذه المساعدات طبقاً لأولويات التنمية لديها. وفي الوقت الذي نطالب فيه الدول المانحة بتوفير المساعدات بدون شروط، فإن على الدول المستفيدة الالتزام بالشفافية في انفاق وتوظيف هذه المساعدات حتى تدعم الثقة بين الدول المانحة والمستفيدة.

باء- المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء

١٠١- لعبت بعض الدول الأعضاء دوراً هاماً في تقديم المساعدات المالية للدول النامية بما في ذلك الدول الأعضاء الأخرى التي تعاني من فجوة في الموارد المحلية. وقد ارتفعت قيمة هذه المساعدات في السبعينات من القرن الماضي نظراً للارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار وإيرادات النفط خلال تلك الفترة. وقد انخفضت المساعدات المالية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بسبب الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط، إلا أنها عاودت الارتفاع خلال السنوات القليلة الماضية. ومن الجدير بالذكر أن المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء هي مساعدات غير مشروطة، الأمر الذي يعطي مرونة كبيرة للدول المستفيدة في توظيفها حسب أولوياتها الإنمائية. كذلك تلعب هذه المساعدات دوراً هاماً في دعم التعاون بين الدول النامية (جنوب-جنوب) وكذلك تدعم التعاون الإقليمي العربي. وقد شكلت المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٧ في المائة من إجمالي المساعدات الرسمية للتنمية، أي أن الدول الأعضاء أصبحت من أوائل الدول المانحة عالمياً وتسهم بفاعلية في تقديم المساعدات لباقي الدول النامية.

١٠٢- وقد بلغ صافي المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء عام ٢٠٠٢ ما يعادل ٣٨٨٨ مليون دولار وانخفض قليلاً عام ٢٠٠٦ إلى ٣٣٠١ مليون دولار. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة المساعدات التي قدمتها عام ٢٠٠٢ حوالي ٦٩ في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء، أما في عام ٢٠٠٦ فقد بلغت نسبة المساهمة ٦٦ في المائة، وجاءت الكويت في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي ١٥ في المائة عام ٢٠٠٢ وحوالي ١٨ في المائة عام ٢٠٠٦.

١٠٣- وبالإضافة إلى المساعدات المقدمة فقد قدمت الدول الأعضاء مساعدات للدول العربية التي تضررت من الحروب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. كما قام عدد من الدول الأعضاء بخفض أو إلغاء الديون على العراق تضامناً معه نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها هذا البلد خلال السنوات الماضية.

١٠٤- وقد بلغت نسبة ما قدمته الدول الأعضاء من مساعدات إلى إجمالي الناتج القومي ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ وهي نسبة تفوق ما تقدمه أغلب الدول المانحة، الأمر الذي يؤكد على الجهود التي تبذلها

الدول الأعضاء في تقديم المساعدة إلى بقية الدول النامية بالرغم من أن الدول الأعضاء لا زالت دولاً نامية. كما أن الفوائض المالية لهذه الدول هي ناتجة عن اقتصاد لا زال إلى حد كبير اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد وهو النفط.

١٠٥- كذلك فإن المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء هي مساعدات غير مشروطة كما سبق وأن ذكرنا كما أنها ميسرة بفائدة منخفضة بالإضافة إلى أنها طويلة الأمد أي بفترة سماح طويلة.

سادساً - تعزيز تماسك واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارة الدولية

ألف - أداء الاقتصاد الدولي

١٠٦- لا تستطيع جهود الدول النامية وحدها أن تحقق أهداف المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي ينتج عن توافق مونترلي وخاصة في ظل الارتباط الوثيق بين اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة في ظل العولمة الاقتصادية. إن قرارات الدول المتقدمة الاقتصادية تؤثر مباشرة على اقتصاديات الدول النامية سواء فيما يتعلق بسعر الفائدة أو سعر صرف العملات الأجنبية أو غيرها من القرارات مثل حماية الصادرات الزراعية أو غيرها. وعليه فإن موضوع إدارة الاقتصاد الدولي إدارة سليمة تؤدي إلى استقرار البيئة الاقتصادية الدولية من الأولويات التي يجب معالجتها إذا ما أريد للدول أن تنفذ بنجاح توافق مونترلي لتمويل التنمية. فمثلاً اقتصاديات الدول الأعضاء في الإسكوا التي لها فوائض مالية كبيرة ومستثمرة في الدول النامية تتأثر مباشرة بانخفاض سعر صرف الدولار حالياً وبالتالي تتأثر سلباً عائدات هذه الاستثمارات. كذلك تتأثر أسعار صرف عملات عدد كبير من الدول الأعضاء بانخفاض أسعار صرف الدولار.

١٠٧- ولا زالت الدول النامية بعيدة عن التأثير في إدارة الاقتصاد العالمي الذي تديره مجموعة من الدول المتقدمة خاصة مجموعة الثمانية. وتبذل حالياً جهوداً كبيرة لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، هذه الجهود التي بدأت منذ الثمانينات في الغرب خاصة عند ظهور ما يسمى بالمفاوضات الشاملة إلا أن نجاح هذه الجهود لا زال محدوداً. كما أن مساهمة الدول النامية لا زالت محدودة. فالدول الأعضاء في الإسكوا التي لها فوائض مالية في الخارج تتأثر سلباً بانخفاض قيمة الدولار لكنها لا تستطيع التأثير في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الدولية. كما أن دور صندوق النقد الدولي في إدارة السياسة النقدية الدولية لم يحقق هذا الدور بالكامل.

١٠٨- كذلك لا زالت أسواق المال في الدول النامية تعاني من الأزمات المالية نظراً للحركة السريعة لرؤوس الأموال في ظل العولمة الأمر الذي لم يترك للحكومات قدرة كبيرة على السيطرة على هذا الانتقال الذي يتم فجأة بعض الأحيان ويؤدي إلى تذبذب أوضاع أسواق المال في هذه الدول وبالتالي يحد من قدرة هذه الأسواق على لعب دور فعال في تعبئة المدخرات من أجل التنمية.

١٠٩- وعليه فإنه من المفيد والضروري أن يكون هناك معايير دولية تشارك في صياغتها الدول النامية من أجل التقليل من مخاطر الانتقال السريع لرؤوس الأموال الأمر الذي يخلق مشاكل اقتصادية ومالية كبيرة للدول النامية وخاصة الدول التي تسمى بالأسواق الناشئة التي لا زالت أسواق المال فيها غير مؤهلة وغير متطورة وبالتالي غير قادرة على مواجهة هذه المشكلات.

١١٠- من الضروري خلق إطار مناسب تجمع فيه الدول المتقدمة والنامية على تكوين إطار تشاوري من أجل معالجة مشاكل إدارة الاقتصاد الدولي ومواجهة المشاكل التي يتعرض لها والتي تؤثر سلباً على

جهود الدول النامية في تمويل التنمية. إن تكامل الجهود الوطنية والدولية أمراً لا مفر منه لتطبيق اتفاق مونتري وتحقيق أهدافه وكذلك لتحقيق الأهداف التنموية للألفية. إن توسيع عضوية مجموعة الثمانية ليشترك فيها عدد من الدول النامية الكبرى اقتصادياً قد تكون أحد الحلول التي يجب التطرق إليها. كذلك لا بد من دعم دور وتأثير الدول النامية في المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والمؤسسات التجارية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية.

١١١- أما على المستوى الداخلي فيجب على الدول النامية القيام باتخاذ إجراءات لتحسين التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والتجارية والتنسيق بين الوزارات المختلفة التي تقوم بالإشراف على تنفيذ هذه السياسات بحيث تلغي أي تناقض يقوم بين هذه السياسات أو الأجهزة القائمة على تنفيذها. كذلك لا بد من إعطاء دور أكبر للبنوك المركزية لإدارة السياسة النقدية بعيداً عن التدخل حتى تتمكن من بلورة سياسة نقدية مستقرة تسجع المستثمرين على القيام باستثماراتهم وبالتالي المساهمة في زيادة تدفق الموارد الماليو للتنمية.

سابعاً - أنشطة الاسكوا في مجال مساعدة الدول تنفيذ توافق مونتري

١١٢- أولكت مهمة متابعة تنفيذ توافق آراء مونتري إلى اللجان الإقليمية. وفي هذا الإطار تقوم الاسكوا بدور مهم من حيث (١) صياغة تقارير عن التقدم الذي أحرزته دول الاسكوا في النشاطات الستة التي أدرجت تحت توصيات مونتري؛ (٢) القيام بدراسات حول مواضيع محددة تحت إطار تمويل التنمية في منطقة الاسكوا؛ (٣) إقامة ورش عمل لدعم القدرات مرتبطة بالنشاطات الست الصادرة عن اتفاق مونتري؛ (٤) والمشاركة في مؤتمرات إقليمية وعالمية حول مواضيع تمويل التنمية.

١١٣- من ضمن الأنشطة التي قامت بها الإسكوا لمتابعة تنفيذ توصيات اتفاق مونتري (المكسيك ٢٠٠٢) ما يلي:

أ- **تقرير عن متابعة تنفيذ توصيات اتفاق مونتري في دول الاسكوا (E/ESCWA/GRID/2003/38)**، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣). ويحتوي التقرير على التقدم الذي أحرزته دول الاسكوا في النشاطات الستة التي أدرجت تحت توصيات مونتري. وأشار التقرير إلى أنه تم تحقيق بعض التقدم من قبل دول الاسكوا وخاصة في مجال الإصلاحات النقدية، إلا أنه ما زال هناك الكثير من الجهد في ميدان الإصلاح المالي وإدارة الديون.

ب- **عقد اجتماع للخبراء عن البعد الإقليمي لتنفيذ توافق آراء مونتري: التمويل من أجل التنمية، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، لبنان، ٦-٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ (E/ESCWA/GRID/2005/WG.1/9)** وذلك بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وهدف هذا الاجتماع إلى مناقشة التعاون والبعد الإقليمي في تنفيذ الإجراءات الستة الواردة في إجماع مونتري. وقد تم التركيز خلال هذا الاجتماع على التجارة والاستثمار وإدارة الدين الخارجي وتنسيق البيانات والأنظمة المالية والتجارية. كما تناول الاجتماع دور المساعدات الرسمية والمصادر المحلية في تمويل التنمية في الدول الأعضاء. وشمل الاجتماع على عرض لحالات بعض الدول الأعضاء.

ج- **إعداد دراسة عن جهود الدول الأعضاء في الاسكوا في تطبيق إجماع مونتري، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (E/ESCWA/GRID/2005/5)**. ركزت على جهود الدول في إطار تعبئة الموارد المحلية للتنمية مع التركيز على تعبئة المدخرات المحلية، وتعزيز دور القطاع المصرفي وقطاع رأس المال

المحلي. كما عرضت الدراسة لآخر وأبرز التطورات في الدول الأعضاء في مجال تعزيز التجارة كمحرك للتنمية وذلك من خلال التركيز على تطبيق الدول الأعضاء للإجراءات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وجهود الدول لتسهيل التكامل الإقليمي العربي.

د- ضمن التحضير للجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعلومة الاقتصادية، قامت الاسكوا بإعداد تقرير حول أداء الدول الأعضاء بعد المؤتمر الدولي حول تمويل التنمية (E/ESCWA/GRID/2007/IG.2/5). يعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ توافق آراء مونتييري خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ وأهم الأنشطة التي تقوم بها الاسكوا في هذا الإطار.

ألف - في إطار تعبئة الموارد المحلية للتنمية

١١٤- دراسة حول ربط أسواق المال في دول الاسكوا لأغراض التكامل الإقليمي مع اهتمام خاص بالمطلوبات التقنية لربط هذه الأسواق (E/ESCWA/GRID/2003/37، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣). ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هي ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وشفافية تشريعات الأسواق المالية العربية. كذلك مواعاة القواعد والإجراءات المتبعة في الأسواق المالية لتسهيل الصفقات بين الدول أو الأسواق؛ وتعزيز دخول الشركات الفردية والعائلية لأسواق المال.

١١٥- نظمت الإسكوا، بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت، وهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والإنمائية في الأمم المتحدة، اجتماع الخبراء حول دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا، الذي عقد في أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة في الفترة ١٩-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (E/ESCWA/GRID/2006/2). وقد هدف هذا الاجتماع إلى تسهيل تبادل الآراء حول كيفية تنمية رؤوس الأموال الإقليمية من أجل المساهمة في تعزيز التمويل من أجل التنمية لتخفيض نسبة الفقر والبطالة في الدول العربية. كما وهدف الاجتماع إلى دراسة الدور الذي تلعبه أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تحليل نتائج الدراسات التي أعدت في هذا الخصوص. إذ تم تحضير وعرض أربعة دراسات قطرية عن دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في دول مختارة في الاسكوا. استعرضت هذه الدراسات الدور الذي تلعبه أسواق المال في لبنان والأردن ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي في التنمية الاقتصادية والتحديات التي تواجهها. كما تم التطرق إلى دور هذه الأسواق في تعبئة المدخرات المحلية وتحويلها لدعم التنمية الاقتصادية. كذلك شملت هذه الدراسات أهم الشركات المدرجة في هذه الأسواق والقطاعات المختلفة التي تستثمر فيها. وتطرقت الدراسات إلى أهم المعوقات والتحديات التي تواجه هذه الأسواق وبلورة عدة توصيات للتغلب على هذه الصعوبات.

١١٦- نظمت الاسكوا ملتقى إقليمي حول دور مؤسسات التمويل الإسلامية في تمويل التنمية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي وذلك في المنامة خلال الفترة ٥-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وهدف هذا الملتقى إلى تحليل دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل التنمية، أي دورها في تعبئة الموارد المحلية بغرض التنمية، وتطرق إلى دور مؤسسات التمويل الإسلامية في تمويل التنمية في الدول النامية والأدوات التي تستخدمها في المشاريع التمويلية؛ والتعاون بين مؤسسات التمويل الإسلامية في الدول العربية من جهة ودول شرقي آسيا من جهة أخرى؛ وعلاقة المصارف الإسلامية بالبنوك

التقليدية؛ ومستقبل مؤسسات التمويل الإسلامية في ظل العولمة وعملية عودة بعض من الأموال العربية المستثمرة في الخارج وفي ظل الارتفاع الهام لمداخيل النفط.

باء - في إطار تعبئة الموارد الخارجية للتنمية

١١٧- دراسة حول سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في منطقة الاسكوا مع دراسة حالات البحرين والأردن واليمن (E/ESCWA/GRID/2003/28، ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٣). ومن أهم ما توصلت إليه تلك الدراسة هي أن دول الاسكوا حققت نجاحاً في مجال سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في ميدان استقرار السياسة الاقتصادية الكلية وإصدار القوانين والتشريعات الملزمة. إلا أنه ما زالت هناك العديد من العقبات والمشاكل التي تواجه زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول. وتتعلق أهم هذه المشاكل بقضايا مؤسسية أو تعقيدات إدارية. بالإضافة إلى عدم توفر البنية التحتية الملزمة لبعض هذه الدول وإلى تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي.

١١٨- تم إعداد دراسة عن "الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الإمارات العربية المتحدة ومصر"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، (E/ESCWA/GRID/2005/9). إذ قامت هذه الدراسة بتحليل أنشطة الشركات عبر الوطنية في دول الاسكوا. وعرضت الدراسة لتطور وتوسع الشركات عبر الوطنية عبر التاريخ وعلاقتها بالدولة المضيفة ومحاولات الدولة لتنظيم أنشطتها. كما تطرقت إلى تأثير هذه الشركات على اقتصاديات الدول المضيفة مع التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر، ودور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا للدول المضيفة وخلق فرص عمل والدور الذي تلعبه في التجارة. كما وعرضت الدراسة لواقع الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا والسياسات التي تحكم أنشطتها في هذه الدول مع التركيز على علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر. وتوسعت بدراسة حالات خاصة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، وقد تم اختيار هاتين الدولتين نظراً لانهما يستضيفان أكبر عدد من الشركات عبر الوطنية في دول الاسكوا.

١١٩- تقوم الاسكوا منذ العام ٢٠٠٢ بتنفيذ "مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الاسكوا". ويهدف هذا المشروع إلى تقديم الخبرات الفنية إلى الدول الأعضاء من أجل تطبيق المعايير الدولية في إعداد إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء قواعد للبيانات. وشمل المشروع في مرحلته الأولى خمس دول عربية وهي: الأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وعمان، والمملكة العربية السعودية. ونظراً لنجاح هذا المشروع، انضمت في العام ٢٠٠٥ كلاً من الإمارات العربية المتحدة، وقطر والكويت إليه وشاركت مع الاسكوا في تمويله. وينقسم هذا المشروع إلى ثلاثة مراحل. تضمنت المرحلة الأولى ورشة عمل إقليمية نظمت في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ حضرها ممثلين من جميع الدول المشاركة. وتضمنت المرحلة الثانية ورش عمل قطرية أخذة في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لكل دولة من الدول مشاركة في المشروع. وتضمنت المرحلة الثالثة تصميم قاعدة بيانات لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقاعدة البيانات مبنية على البيانات الواردة للموازنات المالية للشركات والمشروعات التي يساهم بها الاستثمار الأجنبي المباشر في كل دولة حتى تستطيع دول الاسكوا اتخاذ القرارات والسياسات التنموية مستندة على إحصاءات دقيقة ومن مصادر وطنية. كما شملت هذه المرحلة إعداد دراسات عن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر المتبعة في كل دولة بغرض تحليل هذه السياسات وتقديم التوصيات لدعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

١٢٠- تم إعداد ثماني دراسات قطرية حول سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، الجمهورية العربية السورية، والمملكة العربية السعودية، وعمان، وقطر، والكويت. وتتألف هذه الدراسات من جزئين أساسيين. يناقش الجزء الأول الإطار التشريعي الذي يحكم تدفق وأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المعنية ويتطرق إلى القوانين المتعلقة بهذا الاستثمار. كما تم في هذا الجزء تقويم مناخ الاستثمار وعرض لأبرز التحديات التي تحد من تدفقه إلى الدول الأعضاء وأهم النقاط التي يأخذها المستثمر بالاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار. وأهم المشاكل التي تعترض زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم القطاعات الجاذبة للاستثمار بالإضافة إلى أهم القطاعات التي ينشط فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تطرقت هذه الدراسات إلى مناخ الأعمال في هذه الدول والإجراءات المطلوبة لتحسين هذا المناخ بغية زيادة نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. أما الجزء الثاني، فقد خُصص لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما قدمت الدراسات توصيات لمتخذي القرار عن أهم الإجراءات التي يجب اتخاذها بغية تحسين مناخ الاستثمار وزيادة تدفقه. مع العلم بأن الاسكوا، وكجزء من تنفيذها لمشروع "تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الاسكوا"، قد ساعدت هذه الدول في بناء قاعدة بيانات للاستثمار الأجنبي المباشر مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٢١- تم عقد اجتماعين للخبراء حول سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في بيت الأمم المتحدة في بيروت، الأول خلال الفترة ٢٠-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والثاني في قطر خلال الفترة ٢٤-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وذلك لتقويم وتحليل النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسات القطرية حول سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتم مناقشة مجموعة من التوصيات بغية تحسين مناخ الاستثمار وزيادة نصيب الدول الأعضاء من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من أهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية. كما تم تبادل التجارب والخبرات المكتسبة من جميع البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

١٢٢- تم تحضير دراستين وكتيب حول سياسات وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر (E/ESCWA/GRID/2006/Technical Material.2، E/ESCWA/GRID/2007/Booklet.1، E/ESCWA/GRID/2007/Technical paper.1). تتطرق هذه التقارير إلى القوانين والإجراءات التي تحكم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتقوم بتحليل المناخ العام للاستثمار في الدول الأعضاء في الاسكوا. كما تحلل الإحصاءات الخاصة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناجمة عن قواعد البيانات التي قامت الدول الأعضاء ببنائها بمساعدة الاسكوا والمركزة على مسوحات شاملة للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٢٣- قامت الاسكوا بتنظيم ورشتي عمل وطنية حول المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الثنائية للاستثمار وذلك في أبوظبي خلال الفترة ٢٥-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وفي المنامة خلال الفترة ٢-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. والهدف من هذه الورش تعريف مختلف المفاهيم الأساسية والقواعد المتعلقة بتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتمكين المشاركين من تعميق معرفتهم النظرية حول هذه المسائل ومشاكلها الحالية وتعزيز معلومات المشاركين من خلال تمارين تطبيقية وتبادل الأدوار حول مفاوضات اتفاقيات الاستثمار. وتم تدريب حوال ٣٨ مشارك في الدولتين خلال هذه الورش.

جيم - في إطار الديون وإدارة الديون

١٢٤- بالتعاون مع الائكتاد، تم تنظيم ورشة عمل إقليمية حول إدارة الدين في دول الاسكوا وذلك في بيروت خلال الفترة ٢٠-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وهدفت هذه الورشة إلى تعريف المشاركين من وزارات المالية في الدول الأعضاء على كيفية استخدام البرنامج الخاص باحتساب وإدارة الديون دمس DMFAS.

١٢٥- تم إعداد دراسة عن إدارة الديون الخارجية وأوضاع الديون في دول الاسكوا مع اهتمام خاص وحالتي الأردن ولبنان (E/ESCWA/GRID/2004/5). ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو تدريب المسؤولين عن إدارة الديون وزيادة المساعدات الرسمية للتنمية للدول المدينة والاستمرار في إجراء الإصلاحات المالية لدعم النمو الاقتصادي وخفض نسبة الفقر في دول الاسكوا.

دال - في إطار تقديم الدعم الفني للدول

١٢٦- في إطار تقديم المساعدة الفنية للدول المشاركة في المشروع وبناء القدرات الخاصة باحتساب الاستثمار الأجنبي المباشر، عقدت منذ العام ٢٠٠٣، تسع ورش عمل وطنية لجامعي البيانات حول كيفية جمع واحتساب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من البحرين (٣٠ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، والأردن (٥-٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، وعمان (١٩-٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، والمملكة العربية السعودية (٣-٧ تموز/يوليو ٢٠٠٤)، و الجمهورية العربية السورية (١١-١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٤، و ثم في ٢٧-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦)، والكويت (٢٥-٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٥)، وقطر (٢٠-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) والإمارات العربية المتحدة (٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥). وبالتالي وصل عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم في الدول المشاركة في المشروع ٢٨٠ متدرب من جامعي البيانات في ثماني دول. وهدفت ورش العمل إلى التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية احتسابه وإلى زيادة قدرة الأجهزة الحكومية في الدول المشاركة على جمع ونشر وتحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على أسس منهجية ومعايير دولية.

ثامناً- الخلاصة وأهم النجاحات والقضايا الطارئة والتوصيات

ألف - الخلاصة

١٢٧- فيما ما يلي خلاصة ما تم تنفيذه والعمل عليه بخصوص توافق مونتري:

- (أ) طرأ تحسن كبير في مجال السياسة الاقتصادية الكلية في الدول الأعضاء، حيث اتبعت هذه الدول سياسة اقتصادية كلية مستقرة تميزت بالحد من الإختلالات التي شوهت هياكل السياسة الاقتصادية خلال العقود الماضية.
- (ب) أصدرت الدول الأعضاء سلسلة من القوانين والإجراءات التشريعية الرامية إلى تحسين البيئة الاستثمارية بغية زيادة حصتها من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي. وحققت الدول الأعضاء نجاحاً في مجال زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث الماضية. إلا أن هذه الزيادة انحصرت في عدد محدود من الدول الأعضاء حيث بقيت حصة الدول الأخرى متواضعة الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود في سبيل تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- (ج) بذلت الدول الأعضاء جهوداً كبيرة في مكافحة الفساد المالي والإداري بما في ذلك إصدار القوانين التي تكافح ظاهرة الفساد وإهدار المال، إلا أن هذه الجهود لم تحقق أهدافها كاملة بعد وعليه لا بد من بذل المزيد من الجهود في هذا الإطار.
- (د) بذلت الدول الأعضاء ذات الاقتصاد المتنوع جهوداً كبيرة في تحسين قوانين الضرائب وزيادة الإيرادات الضريبية وتسهيل تحصيل الضرائب. وقد نجحت هذه الدول في زيادة الإيرادات الضريبية التي أصبحت تشكل أهم مصدر للإيرادات العامة إلا أنه لا زالت هناك مشاكل تتعلق بالتهرب من الضرائب وأمور تتعلق بانخفاض تعاون الأجهزة الحكومية التي تتولى تحصيل الضرائب.
- (هـ) قامت الدول الأعضاء بإنشاء أسواق مالية بغرض جذب وتعبئة المدخرات المحلية للتنمية وحقق تقدم ملحوظاً في هذا المجال.
- (و) حققت الدول الأعضاء تقدماً ملحوظاً خاصة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، في مجال زيادة الصادرات. ولكن يلاحظ أن هذه الزيادة ترجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار ومداخل النفط في حين لم يتحقق تقدم كبير في مجال تنويع الصادرات. ويعود ذلك إلى عدة أمور منها انخفاض كفاءة المنتجات المحلية وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.
- (ز) حققت الدول الأعضاء المدينة نجاحات متفاوتة في مجال تخفيض عبء الديون الخارجية نتيجة لشطب بعض الديون أو إعادة جدولتها أو تحويلها إلى استثمارات. إلا أن هناك عدة دول لا زالت تعاني من عبء الديون وتحتاج إلى بذل جهود أكبر لتخفيف عبء هذه الديون.

باء - أهم النجاحات المحققة

١٢٨- من أهم النجاحات التي تحققت:

أولاً- في مجال تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية:

- (أ) بلورة سياسة اقتصادية كلية مستقرة والسيطرة على الاختلالات الهيكلية التي كانت تشوه هذه السياسة في الماضي؛
- (ب) نجاح ملحوظ في تحقيق بيئة استثمارية مشجعة على زيادة تفعيل دور القطاع الخاص وخفض دور الدولة في الاقتصاد؛
- (ج) نجاح ملحوظ في إنشاء أسواق مال في معظم الدول الأعضاء من أجل خلق وعاء إضافي هام لتعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل التنمية؛
- (د) إصلاح القطاع المصرفي ورفع مساهمة القطاع الخاص في هذا القطاع؛
- (هـ) رفع نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي في عدة دول أعضاء ولا يزال معدل الادخار المحلي دون المستوى المطلوب في عدد منها؛
- (و) زيادة الإيرادات الحكومية وخاصة من الضرائب عن طريق إصلاح القوانين الضريبية ونظم الجباية.

ثانياً- في مجال تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية (الاستثمار الأجنبي المباشر):

- (أ) نجحت معظم الدول الأعضاء في زيادة نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر وبدرجات متفاوتة؛
- (ب) زيادة تدفق الاستثمار البيئي خلال السنوات الماضية الأمر الذي يدعم التكامل الإقليمي؛

- (ج) تحسين البيئة الاستثمارية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك إصدار القوانين الخاصة بالمنافسة ومنع الاحتكار وإنشاء الشركات ومكافحة الاحتكار والخصخصة وغيرها؛
- (د) المشاركة بفاعلية في حملات الترويج للاستثمار وحضور المؤتمرات والندوات.

ثالثاً - في مجال التجارة كمحرك للتنمية:

- (أ) زيادة كبيرة في قيمة الصادرات خلال السنوات الماضية
- (ب) ارتفعت نسبة التجارة الخارجية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مما يدل على مدى الانفتاح التجاري الذي تحقق في الدول الأعضاء خلال السنوات الماضية
- (ج) المشاركة بفاعلية في الجهود الدولية الرامية لتطبيق أجندة الدوحة للتنمية
- (د) المشاركة بفاعلية في اجتماعات منظمة التجارة العالمية وسعي الدول الغير أعضاء في منظمة التجارة العالمية لسرعة الانضمام
- (هـ) تطبيق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لالتزاماتها.

رابعاً - في مجال الديون وإدارة الديون:

- (أ) نجحت معظم الدول المدينة في التخفيف من عبء هذه الديون إما عن طريق إعادة الجدولة أو الشطب أو تحويل جزء من هذه الديون إلى استثمارات؛
- (ب) تشارك معظم الدول المدينة في الاجتماعات الدولية الخاصة بإدارة الديون وذلك للاستفادة من الخدمات التي تقدم في هذه المجال؛
- (ج) قامت معظم الدول الأعضاء بخفض أو إلغاء الديون على العراق وذلك لتخفيف عبء الديون على هذا البلد الذي يعاني من مشاكل اقتصادية ضخمة.

خامساً - في مجال التعاون المالي والفني الدولي:

- (أ) استطاعت الدول الأعضاء المانحة تقديم مساعدات ميسرة لعدد كبير من الدول النامية بما في ذلك الدول الأعضاء في الإسكوا؛
- (ب) كانت هذه المساعدات غير مشروطة وميسرة بفائدة منخفضة وذات فترات سماح طويلة؛
- (ج) ساهمت هذه المساعدات في دعم التعاون بين دول الجنوب والتكامل الإقليمي بين الدول العربية؛
- (د) قدمت بنوك التنمية الإقليمية والوطنية مساعدات ضخمة للدول النامية الأخرى بما في ذلك الدول الأعضاء في الإسكوا لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات وخاصة قطاع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

جيم - القضايا الطارئة

١٢٩- فيما يلي أهم القضايا الطارئة في مجال تنفيذ توافق مونترلي:

- (أ) صغر حجم أسواق رأس المال وافتقارها إلى العمق والانفتاح وارتفاع تكاليف التعاملات وتذبذب أدائها، بالإضافة إلى صغر حجم البنوك التجارية وارتفاع عددها وحاجتها إصلاح لرفع قدرتها على المنافسة.

- (ب) ارتفاع نسبة التضخم في السنتين الأخيرتين خاصة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي يؤثر سلباً على استقرار أوضاع البيئة الاقتصادية الذي تحقق في السنوات الماضية.
- (ج) انخفاض القيمة الشرائية لعائدات الصادرات النفطية وكذلك قيمة الاستثمارات في الخارج المقدرة بالدولار نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الدولية الأخرى خاصة اليورو.
- (د) انخفاض نشاط الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء باستثناء قطاع النفط، وإلى حد ما قطاع الاتصالات، بالرغم من سيطرة الشركات عبر الوطنية على الإنتاج العالمي والتجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر ودورها الهام في ربط اقتصاديات الدول الأعضاء مع الاقتصاد العالمي.

دال - التوصيات

١٣٠- فيما يلي عدد من التوصيات المقترحة لاستكمال تنفيذ توافق مونترلي:

- أ- بذل الدول الأعضاء، وخاصة الدول ذات الاقتصاد المتنوع، المزيد لدعم الموارد المحلية للتنمية والقضاء على فجوة الموارد المحلية. ولكن في الوقت نفسه على هذه الدول أن تتبع نظام ضرائب عادل لا يزيد العبء على الطبقات الفقيرة وذلك بإتباع سياسة لا تقوم على زيادة الأعباء الضريبية بل على زيادة كفاءة إدارة الضرائب ومنع الهدر وتوسيع القاعدة الضريبية وخاصة الزام كبار الملاك والأغنياء والتقليل إلى أقصى قدر ممكن التهرب الضريبي.
- ب- استمرار الدول الأعضاء في دعم أسواق المال وتوسيعها وتعميقها وزيادة كفاءتها وإيجاد صناع للسوق والتقليل من التذبذب الذي تعاني منه هذه الأسواق باعتمادها على عدد محدود من الشركات المالية وعلى قطاعات محدودة. إن توسيع قاعدة الشركات المالية وخلق نوع من التوازن القطاعي يمكن أن يلعب دوراً في تقليل تذبذب أداء هذه الأسواق.
- ج- العمل على مواصلة الإصلاح القائم في النظام المصرفي من أجل زيادة كفاءة المصارف التجارية المحلية وزيادة تعاونها مع المصارف الخارجية سواء بالخصخصة أو الاندماج كذلك محاولة دفع المصارف التجارية على الاندماج لخلق عدد أقل من المصارف العاملة تتمتع بملاءة مالية وتستطيع المنافسة إذا ما تم فتح الخدمات المالية للمنافسة الأجنبية.
- د- مواصلة الدول الأعضاء دعم جهودها الرامية إلى زيادة نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر. لقد بذلت هذه الدول جهوداً كبيرة عليها مواصلة، وعلى الدول التي لم تحقق التقدم المطلوب حتى الآن، الإسراع في وتيرة الإصلاح الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص بما في ذلك القطاع الخاص الأجنبي. إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سيساعد الدول الأعضاء على زيادة ارتباطها بالاقتصاد العالمي كخطوة أولى نحو تكامل اقتصادياتها مع الاقتصاد العالمي. فنجاح الدول الأعضاء في الاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي يتطلب بذل جهود لربط الشركات المحلية مع الشركات التي يديرها الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل المعرفة والتكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة إلى الشركات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كفاءتها وبالتالي قدرتها على المساهمة بفعالية في التنمية الاقتصادية.
- هـ- أما في مجال التجارة كمحرك للتنمية فقد اتخذت الدول الأعضاء خطوات في مجال تحرير التجارة وقد شمل ذلك تغيير في السياسة التجارية من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة دعم وتشجيع الصادرات وذلك من أجل تحسين الميزان التجاري. وفي الوقت الذي يحقق فيه الميزان التجاري في الدول المصدرة الرئيسية للنفط فوائض كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط، فإن الوضع يختلف في الدول غير المصدرة للنفط أو التي تصدر كميات محدودة منه، حيث لا زالت هذه الدول تعاني من

عجز في الميزان التجاري، وبالتالي فإن التجارة لم تستطيع حتى الآن أن تلعب دوراً مهماً في تحريك النمو الاقتصادي. وتحتاج كل الدول الأعضاء حتى تلك المصدرة الرئيسية للنفط، إلى بذل المزيد من الجهود لدعم الصادرات وتنويعها وتقليل الاعتماد على صادرات النفط لتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى العمل على رفع جودة المنتجات المحلية لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. كذلك على الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية للدفاع عن مصالح الدول الأعضاء بالتضامن مع بقية الدول النامية.

و- دعم الدول الأعضاء التعاون والتكامل الإقليمي بما في ذلك اتفاقية إنشاء المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى لزيادة التجارة البينية. وكذلك عليها النظر في تفعيل اتفاقية الخدمات لزيادة تدفق التجارة البينية ودعم التكامل الإقليمي والنظر في إمكانية رفع مستوى العلاقات التجارية وإنشاء إتحاد جمركي كمقدمة للسوق العربية المشتركة.

ز- بالرغم من التقدم الذي حققته الدول المدينة من خفض أعباء الديون مقارنة بالسبعينيات والثمانينيات في القرن الماضي إلا أن بعض هذه الدول لا تزال تعاني من أعباء ديون ضخمة. ومن هذه الدول نذكر لبنان والأردن واليمن ومصر. وعليه، فإن على هذه الدول بذل المزيد من الجهود لتخفيض عبء الديون وعلى الدول الدائنة تقديم المساعدات إلى هذه الدول من أجل تخفيف عبء الديون الخارجية، سواء عن طريق إعادة الجدولة أو الإعفاء أو تحويل جزء منها إلى استثمارات في هذه الدول.

ح- على المنظمات الدولية، وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) تقديم المساعدات الفنية لكل الدول الأعضاء وخاصة المدينة منها في مجال إدارة الدين من أجل تمكينها من التنبؤ بحجم خدمة الدين في المستقبل وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الالتزامات في الوقت المناسب. وعلى الدول الأعضاء المشاركة بفاعلية في اجتماعات الخبراء وورش العمل المخصصة لإدارة الدين التي تقوم بتنفيذها الانكتاد. كذلك على هذه الدول المشاركة بفاعلية في المؤتمرات التي تعقد في مجال إدارة الدين لاكتساب الخبرات وتبادل التجارب مع الدول الأخرى التي تعاني من ظروف مشابهة.

ط- بذل الدول الأعضاء المزيد من الجهود لتنفيذ توافق مونترلي وإدراج هذا التوافق ضمن خططها الاقتصادية حتى تنفذها كسلة متكاملة. إن تنفيذ هذا التوافق بالكامل سيؤدي إلى دعم قدرات الدول الأعضاء على تعبئة الموارد المحلية والدولية لتمويل التنمية.

ي- مشاركة الدول الأعضاء بفاعلية في مؤتمر الدوحة لتمويل التنمية الذي سيعقد خلال الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر حتى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وتنسيق مواقفها تجاه القضايا المطروحة وخاصة تلك القضايا التي تمثل الأولوية لهذه الدول. كما يتطلب الأمر، التنسيق مع بقية الدول النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ للدفاع عن مصالح الدول النامية خلال مناقشات المؤتمر.

ك- إفاد الدول الأعضاء خبراء متخصصين في القضايا المطروحة على المؤتمر وهي نفس القضايا التي كانت مطروحة على مؤتمر مونترلي الذي عُقد في المكسيك في عام ٢٠٠٢.

ل- بذل الدول الأعضاء المزيد من الجهود لإقناع الدول المانحة للمساعدات الرسمية للتنمية على الوفاء بالتزاماتها نحو بلوغ نسبة المساعدة الرسمية للتنمية ٠,٧ في المائة من الناتج القومي لهذه الدول. وكذلك زيادة نصيب الدول الأعضاء من المساعدات الرسمية للتنمية التي تقدمها الدول المتقدمة والتي بلغت عام ٢٠٠٥ حوالي ١٠٦ مليون دولار.

م- على الدول الأعضاء دعوة الدول المتقدمة لزيادة المساعدات الفنية التي تقدمها إلى الدول النامية في مختلف المجالات. وبالنسبة للدول الأعضاء، تنمية أسواق المال وتحديثها بحيث تستطيع أن تلعب الدور المطلوب منها في تعبئة المدخرات المحلية وبالتالي في تمويل التنمية، هي من أهم القضايا التي

تحتاج فيها إلى مساعدات فنية. كذلك تحتاج هذه الدول إلى مساعدات فنية في تنمية القطاع الخاص وإدارة المشاريع ودراسات الجدوى ومكافحة الفساد وغيرها من المجالات ذات الصلة. ن- تعاون الدول الأعضاء مع الإسكوا في القضايا المتعلقة بتمويل التنمية وتنفيذ توافق مونترلي والنتائج التي سيعتمدها مؤتمر الدوحة. ومن أهم الإجراءات التي على الدول إتباعها المشاركة بفاعلية في الاجتماعات والندوات وورش العمل التي تقوم بها الإسكوا في موضوع تمويل التنمية بصورة عامة.